الفصل الثالث

الاستثمارات الأمريكية فى مصر وأثرها فى التنمية الاقتصادية المصرية

* بداية اهتمام أمريكا بزيادة الاستثمارات الأمريكية فى الخارج مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية فترة الدراسة .
* طبيعة وحجم الاستثمارات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة والمعوقات التى أثرت على تدفقها للمنطقة .
* الجهود التى بذلتها كل من مصر وأمريكا لتنشيط الاستثمارات الأمريكية فى مصر .
* أهم مجالات توظيف رأس المال الأمريكى فى ظل قوانين الاستثمار المصرية القائمة آنذاك، وتأثرها بالأوضاع السياسية المصرية، وأثرها على الاقتصاد المصرى .

تعد الاستثمارات الأمريكية لمصر أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا فى فترة الدراسة . ولقد اتسمت تلك الاستثمارات بطبيعة خاصة - إختلفت عن الاستثمارات البريطانية التى فاقت أية استثمارات أخري في مصر - ارتبطت بوضع الاقتصاد الأمريكى ذاته . من هنا وظفت أمريكا معظم استثمار اتها في دول أمريكا اللاتينية . ولكنها بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية تهتم بالاستثمار في باقى دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر . وفي ضوء ذلك جاءت غالبية الاستثمارات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط لتوظف في مجال استخراج البترول والاتجار في منتجاته .

ولم تخرج مصر عن هذا الإطار . إذ تركزت معظم الاستثمارات الأمريكية فيها في الفترة موضوع البحث فى مجال البترول وإن توجه القليل منها إلي بعض الأنشطة الأخرى كالبنوك والتأمين والصناعات التجميعية أو الاتجار في العديد من السلع تامة الصنع في أمريكا . كذا في مجالات الفندقة والنقل البحري والجوى . ولقد تأثرت الاستثمارات الأمريكية في مصر بعدة عوامل جاء من أهمها النظام الضريبي الأمريكى وقوانين الاستثمار المصرية التى بدت في بعض الأحيان معوقة للاستثمار الأجنبي وفي البعض الأخر مشجعة له . كما تأثرت بالأوضاع السياسية المصرية في فترة الدراسة خاصة قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ . وما أدخلته فى بداية عهدها من تعديلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة لإيمانها بدور الاستثمار الخاص في تنمية الاقتصاد المصري .

وسيتناول هذا الفصل بالتفصيل أهم مجالات توظيف رأس المال الأمريكي حتي ولو جاءت مساهمته بنسبة أقل من النصف في الشركات التي عملت في مصر نظرا لقلة عدد تلك الشركات والمعلومات الخاصة بها والتي أمكن التوصل إليها . كذلك سيتناول الشركات التي تأسست قبل فترة الدراسة واستمر عملها في فترة الدراسة والأخري التي تأسست في فترة الدراسة ذاتها .

بداية اهتمام أمريكا بزيادة الاستثمارات الامريكية في الخارج مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتي نهاية فترة الدراسة :

إعتمد الرخاء الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية إلي حد كبير علي ايديولوجية الأكتفاء الذاتي ولم توجه إلا بعض الاستثمارات المباشرة لدول أمريكا اللاتينية التي اعتبرتها المجال التقليدي لاستثماراتها في الخارج .. ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تتغير تلك الايديولوجية فأصبحت أمريكا تعتمد علي الاستثمارات الخاصة الخارجية وسعت لتوجيهها إلي معظم دول العالم

ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر بخلاف دول أمريكا اللاتينية[١] . ولما كان صناع السياسة الأمريكية يؤمنون بأن الاستثمارات الخاصة يمكن أن تكون بديلا للعون الأمريكي الذي يعتبر مصدرا لنقل الموارد النادرة من الدول المتقدمة للدول النامية ، فقد عملوا علي تشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة للخارج بدءاً من عام ١٩٤٥ للحد من الطلب على العون إذ أنها تحقق بعض أهدافه ، مع حرصهم علي الإبقاء علي العون الأمريكي في نطاق ضيق حتي لا يعد منافسا للاستثمار الخاص . وأكدوا على أن القروض التي تقدمها البنوك الحكومية والدولية كبنك التصدير والاستيراد والبنك الدولي للانشاء والتعمير لا يجوز تقديمها قروضا للمشروعات التي يمكن للاستثمار الخاص تمويلها بشروط معقولة ، وناشدوا الدول التي تبحث عن رؤوس أموال من الخارج ألا تعتمد علي القروض الحكومية الأمريكية بقدر ما تسعي لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة[٢] .

ولما كانت الاستراتيجية الأمريكية تعتبر أن الاستثمارات الخاصة بديلا عن العون ، فان العون بدوره يمكن أن يكون مكملا للاستثمار الخاص ، حيث أنه يحدث قدراً من التنمية الاقتصادية للدول النامية ويمهد الطريق لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة وذلك عن طريق مساهمته في إقامة بعض المشاريع أو التخطيط للبعض الآخر خاصة المتعلقة بالتدريب الإداري والتنمية الصناعية ورفع المستوي التعليمي ، وإقامة مناطق صناعية ومراكز بحثية للصناعات ودعم التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الصناعية ، ومدّ شعوب تلك الدول بالآلات والخبرات الفنية التى تعمل علي رفع مستوي الانتاج الزراعي وتحسين الأوضاع الصحية في ظل برنامج العون الفني الأمريكي الذي تدعمه إحدي بنود برنامج النقطة الرابعة ، وبذا يتحقق نوع من الاستقرار السياسي لدول تلك الشعوب ويساعد علي درء إمكانية التدخل الشيوعي فيها ، كما يخلق بطريق غير مباشر فرص للاستثمار الأمريكي في الدول المستقبلة للعون[٣] .

وفى إطار ذلك أوصت بعض اللجان الاقتصادية الأمريكية التي شُكلتْ لدراسة وسائل التنمية الاقتصادية للدول النامية كلجنة راندال عام ١٩٥٣ بضرورة تحفيز أمريكا للاستثمارات الخاصة إلي تلك الدول علي أن تعمل الدول المستقبلة لتلك الاستثمارات من جانبها علي خلق المناخ الملائم لذلك ، وقد لاقت تلك التوصيات استحسانا لدي الرئيس الأمريكي ومستشاريه الذين عملوا علي رسم

---

(١) محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا ، الطبعة الثانية ، دار العصر الحديث ، مطابع دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) Baldwin, David A : Op. Cit., p.p. 20-21 , 153.

(٣) Ibid : p.p. 154-155. Weinbaum Marvin G. . Op. Cit.. : p.p. 12-13.

سياسات واتخاذ إجراءات من شأنها العمل على تدعيم حركة الاستثمار الأمريكي في الخارج[١]

ومن أهم الإجراءات التي أتخذت في هذا الصدد تعديل النظام الضريبي الأمريكي على أرباح الأموال المستثمرة بالخارج والواقع أن الحكومة الأمريكية كانت تفرض ضريبة موحده بواقع ٥٢٪ على أرباح الأموال المستثمرة سواء في الخارج أو في الداخل وهذه النسبة من الضريبة كانت تقف معوقا أمام المستثمر الأمريكي الذي يرغب في استثمار أمواله في الخارج لأنه يتعرض لمخاطر وتفرض عليه ذات الضريبة المفروضة على مثيله بالداخل ، في حين أن الأخير يتمتع بتسهيلات كبيرة ، لذلك طالب الرئيس الأمريكي الكونجرس عام ١٩٥٤ العمل على تخفيض الضريبة على أرباح الأموال المستثمرة في أية دولة من دول العالم في الخارج من ٥٢٪ لتصل إلى ٣٨٪ أسوة بما هو مطبق بالنسبة للأموال المستثمرة بدول أمريكا اللاتينية ، وقد استجاب الكونجرس بالفعل لهذا المطلب وقام بإجراء التعديل المطلوب[٢] .

لكن رغم ذلك ظلت هناك عقبة أخري أمام المستثمر الأمريكي في الخارج تمثلت في أن أى إعفاء يحصل عليه المستثمر في الدولة المستثمر فيها لا تعود بالفائدة عليه بل تعود علي الحكومة الأمريكية ذاتها وذلك نظرا لأن نظام الضريبة الأمريكي بعد التعديلات التي أجريت عليه عام ١٩٥٤ كان يلزم المستثمر بالخارج سداد ٣٨٪ من أرباحة بعد خصم قيمة ما يدفعه بالفعل من ضريبة فى الدولة المستثمر فيها . ولما كانت مصر علي سبيل المثال فى الخمسينات كنتيجة للتعديلات التى أجرتها علي قوانين الاستثمار الأجنبي عدة مرات - كما سيأتي تفصيله فيما بعد - قد أعفت المستثمر الأجنبي من سداد الضريبة علي المشروعات الجديدة لمدة سبع سنوات والتي تقدر بواقع ١٩٪ انذاك ، فكان يتعين علي المستثمر الأمريكي في مصر سداد ١٩٪ فقط للحكومة الأمريكية ، بينما النظام الضريبي الأمريكي السابق ذكره ، ألزمه بسداد الـ ٣٨٪ بالكامل و نظرا لأنه لم يسدد ضرائب علي ارباحه فعليا في مصر ، فلم يستفد من الإعفاء الممنوح له وهكذا كان الوضع في العديد من الدول كل حسب نظامه ، لذا عاود الرئيس الامريكي مطالبه الكونجرس في عام ١٩٥٥ لتعديل النظام الضريبي الأمريكي بما يحقق استفاده المستثمر من الاعفاءات الممنوحة فى الدولة المستثمر فيها ، كما طالب الرئيس الكونجرس أيضا الموافقة علي منح المستثمر الأمريكي بالخارج تسهيلات أخري كارجاء

---

(١) البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع - العدد الأول ، ١٩٥٤ ، ص ٥٤ ، Baldwin David A. : Op. Cit., p.p. 167-168

(٢) U.S. Dept. of State Bulletin, vol. 30, 4/5/1954, U.S. economic policy toward under- developed Countries, p. 729.

سداد ما يستحق عليه من ضريبة علي أرباح استثماراته لمدة خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٥٥ للعمل علي تشجيعه إذ أن ذلك الإجراء يعمل بدوره علي إعطاء فرصة للمستثمر الاستفادة من حصيلة تلك الضرائب المؤجل سدادها في توسيع مشروعه الإصلي بالخارج أو استثماره في إقامة مشروعات جديدة، ويعتبر ذلك أنه يقترض من الحكومة الأمريكية بدون فوائد لمدة الخمس سنوات المسموح بها وقد تمت بالفعل هذه التعديلات أعتبارا من عام ١٩٥٥[١] .

كذلك كانت رغبة أمريكا في عقد معاهدات شاملة للصداقة والتجارة والملاحة التي يرمز إليها F.C.N. والتي تتضمن بنودا خاصة تفيد الاستثمار الأمريكي في الدول التي ستعقد معها تلك المعاهدات من بين السياسات التي وضعتها الحكومة الأمريكية للتشجيع علي تدفق رأس المال الأمريكي للاستثمار في الخارج ، ولما كان قد تم معالجة مشروع عقد معاهدة للصداقة والتجارة والملاحة بين مصر وأمريكا والمفاوضات التي دارت بشأنها بإسهاب في الفصل السابق، يجدر هنا التنويه عنها باقتضاب في هذا الفصل .

لقد قدمت أمريكا لمصر في نهاية عام ١٩٤٩ - كما سبق ذكره - مشروعا جديدا لعقد معاهدة للصداقة والتجارة والملاحة بين البلدين . وأهم ما جاء من بنود تتعلق بالاستثمارات حق رعايا الدولتين في إقامة مشروعات تجارية أو صناعية ... الخ في الدولة الأخرى وعدم خضوع شركات كلتيهما للتأميم وضمان رقابة وسيطرة أصحاب رأس المال علي إدارة المشروعات وعضوية مجالس إدارتها ، كذا حقهم في استخدام الخبراء والفنيين بغض النظر عن جنسياتهم . أما فيما يختص بتحويل الأرباح وإعادة جزء من رأس المال فلم تتوافق مع القوانين المصرية آنذاك - كقانون الشركات رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ الذي سيتم الحديث عنه في جزء لاحق من هذا الفصل - وحتي يتم الاتفاق علي هذه البنود كان الأمر في حاجة إلى تعديل من جانب مصر ، وحيث أن مصر لم تحدث تعديلات علي قوانين الاستثمار في عام ١٩٥٠ ، ظلت الأجزاء الخاصة بالاستثمار في مشروع المعاهدة تمثل عائقا أمام إتمام عقدها ككل بين البلدين في ذلك العام[٢] . كذلك أرجأت مصر النظر في مناقشة بنود مشروع المعاهدة المقدم من أمريكا حتي تقدمت هي من جانبها بمشروع للاتفاق حول الإقامة ، لكن قانون الشركات المصري لعام ١٩٤٧ وما جاء به من بنود وخاصة المتعلقة بنسبة ملكية أسهم الأجانب

---

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٤٥ ، فبراير ١٩٥٥ ، ص ١٢ .

(٢) USNA. D.O.S., 611-744/3-950 : From Acting Assistant secretaey for economic affairs to Am. Ambessador. cairo. regarding the Egn. Project for a treaty between the U.S. and Egypt. dated 2/3/1950. p. 2. Ibid. 611- 749/11-750 . dated 1950 p.2

وتحويل الأرباح وعدد الموظفين والعمال المصريين في الشركات عرقل موافقة أمريكا على المشروع المصري[١] .

حاولت مصر منذ عام ١٩٥٠ إجراء تعديلات لبعض مواد قانون الشركات لعام ١٩٤٧ لكي تتقارب وجهات النظر المصرية الأمريكية لامكان عقد المعاهدة . وقد عدلت في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ بعض أحكام القوانين المصرية الخاصة بالاستثمار الأجنبي لرغبة مصر لتشجيع الاستثمارات الأجنبية عامة وحتى تتوائم مع رغبة أمريكا في تشجيع الاستثمار الأمريكي في مصر طبقا لما جاء ببنود المعاهدة وقد أشادت الهيئات الأمريكية بالإجراءات التي اتخذتها مصر لتشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء تعديلات عام ١٩٥٢ الخاصة بالشركات المساهمة ونسبة ملكية الأجانب وتعديلات عام ١٩٥٣ الخاصة بشركات البترول[٢] . ولكن رغم ذلك لم يتمكن البلدان من الوصول إلى اتفاق حول مشروع المعاهدة حتى نهاية فترة الدراسة للإسباب الواردة بالفصل السابق.

هذا فضلا عن أهمية برنامج النقطة الرابعة الذي أعلنه الرئيس الأمريكي في خطابه الافتتاحي عام ١٩٤٩ بالنسبة لتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الخارج وخاصة في الدول النامية ، إذ إنه يتضمن مشروع قانون يحتوي على بنود هامة تعمل على تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة لتلك الدول وما سيعود بالفائدة من خلال ذلك على المستثمر الأمريكي وعلى الدول المستفيدة ، إذ تعاونها على الاستخدام الأمثل لطاقاتها البشرية والطبيعية ، كما يعود بالفائدة على أمريكا ذاتها دون تحمل دافعي الضرائب الأمريكيين أيه أعباء[٣] . ولما كانت المعاهدات بمفردها ليست كفيلة بتحقيق الضمان للمستثمر الأمريكي للمغامرة برأس ماله في الخارج خصوصا وأن الدول المستثمر فيها من الجائز ألا يتوافر لديها دولارات كافية تضمن للمستثمر استعادة أرباحه إلى وطنه ، لذلك بيّن نائب وزير الخارجية الأمريكي ويب Webb أهمية مشروع القانون المقترح الذي يضمن بمقتضاه المستثمر الأمريكي في الخارج حماية التصدير والاستيراد الأمريكي لاستثماراته بما يقدمه من ضمان لاستعادة الأرباح ورأس المال الأصلي بالدولار وضمانات أخرى لحمايته من أخطار الحروب العالمية والثورات الداخلية والمصادرة والتأميم - على ألا يقدم أي ضمانات في حالة المخاطرة العادية المصاحبة للاستثمار - ولكن بشرط أن تكون تلك الاستثمارات مباشرة وتعمل على التنمية

---

(١) الاهرام : العدد ٢٣٢٣٣ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٦ .

(٢) نفس المصدر : العددان ٢٤٢٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٩ ، ٢٤٣١١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٧ .

(٣) U.S., D.O.S., Bulletin, vol. 21, dated 29/8/1949 : Investment of American private capital abroad by under secretary Webb, p. 305.

الاقتصادية بتلك الدول ، علي أن يتشاور المستثمر مع وزارة الخارجية الأمريكية قبل دخوله في أى مشروع[١] .

ومن منطلق اعتبار الحكومة الأمريكية أن الاستثمارات الخاصة يمكن أن تحل محل العون الذي لا يمكن استمراره لفترات طويلة ، وضعت نظاما لحماية بنك التصدير والاستيراد الأمريكي للمستثمر الأمريكي بالخارج طبقا لما جاء بمشروع القانون الذي قدمه الرئيس الأمريكي لبرنامج النقطة الرابعة ، وفي أغسطس عام ١٩٥٢ قامت الحكومة الأمريكية بعقد اتفاقات وفقا لهذا النظام مع أربعة عشر دوله من دول العالم وأعلنت أن من حق الدول المنتفعة ببرنامج النقطة الرابعة والأمن المتبادل ومشروع مارشال الانتفاع بهذا النظام ، بالدخول مع أمريكا في اتفاقات بشأنه ، مما جعل السفير المصري بواشنطن يحث وزارة الخارجية المصرية علي دراسة هذا النظام ومدي امكانية الدخول مع أمريكا في اتفاق حوله ،إذ أنه يعمل علي زيادة الاستثمارات الأمريكية فى مصر[٢] . كما اتخذت أمريكا حتى عام ١٩٥٤ عدة اجراءات من شأنها العمل علي تشجيع الاستثمار الأمريكي فى الخارج ومنها نشر دراسات خاصة عن فرص الاستثمار في الخارج في مجلة التجارة الخارجية الأمريكية الأسبوعية ، وفي بعض المكاتب التابعة لوزارة التجارة الأمريكية ، كذلك في الغرف والاتحادات التجارية ، وأعلن الرئيس الأمريكي أن أمريكا علي استعداد للتوسع في عقد الاتفاقات الخاصة لحماية الاستثمار مع الدول التي تكون علي استعداد للعمل على زيادة الاستثمارات الأمريكية فيها إلا أن مصر لم توقع اتفاقا مع أمريكا وفقا لهذا النظام حتى عام ١٩٥٤[٣] . وفي يناير عام ١٩٥٥ قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة بإرسال مذكرة إلي وزارة المالية المصرية تتضمن مشروع اتفاق لحماية المستثمر الأمريكي طبقا للنظام السابق ذكره ، وقد دارت عدة مشاورات بين الطرفين الأمريكى والمصري رفعت بموجبها المذكرة المعدة بمعرفة وزارة المالية إلى وزارة الخارجية التي قامت بدراستها ،ورفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم بشأنها ، إلا إنه حتي مارس من نفس العام لم تتلق السفارة الأمريكية ردا من مصر علي مشروع الاتفاق المقترح[٤] . ولم تورد المصادر التي أمكن التوصل إليها بعد ذلك

---

(١) Ibid : p. 316.

زكي هاشم: برنامج ترومان لمعاونة الدول المتخلفة اقتصاديا ، بحث منشور في مصر المعاصرة ، عدد يناير ١٩٥١ ، ص ص ٢٩- ٣٠.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٣٠٢/٧/٢/٣جـ٣ (سري) تقارير سفارة واشنجتون الاقتصادية ، خطاب من السفارة المصرية بواشنجتون إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٨ بشأن تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الخارج .

(٣) U.S. D.O.S. Bulletin. vol. 30. 10/5/1954 : U.S. econamic policy toward under developed countries. p. 729.

(٤) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤١ ، ملف ١٠/٧/١ (سري جدا) ، الاتفاق بين مصر وامريكا بخصوص ضمان الاستثمارات الامريكية في مصر ، بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٢ .

التاريخ وحتى نهاية فترة الدراسة معلومات تفيد عقد اتفاق بين مصر وأمريكا بشأن حمايه المستثمر الأمريكي فى مصر .

طبيعة وحجم الاستثمارات الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة والمعوقات التي أثرت على تدفقها للمنطقة :

أعتبرت أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية من أكبر دول العالم التي تستثمر رؤوس أموال في الخارج ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتوسع في توجيه استثماراتها لمعظم دول العالم الهامة ، إلا أن دول أمريكا اللاتينية ظلت تستأثر بالنصيب الأكبر من تلك الاستثمارات ، إذ قدرت الاستثمارات الأمريكية الخاصة فيها فى أواخر الاربعينيات وأوائل الخمسينات بحوالي ٤٠٪ من إجمالى الاستثمارات الأمريكية في الخارج ، تلتها كندا بما يقدر بـ ٢٦٪ ثم جنوب شرق اسيا ، ودول غرب أوربا فمنطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر . وقد إتسمت الاستثمارات الامريكية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، بطبيعة خاصة توقفت علي وضع الاقتصاد الأمريكي ذاته . وحيث أن أمريكا تعد من الدول المتقدمة صناعيا وزراعيا وبها سوق متسعة لتصريف انتاجها ولديها فائض في ميزان مدفوعاتها سمح لها بتوجيه جزء منه للاستثمارات في الخارج ، فهي لاتتجه للاستثمار في الخارج إلا في حالة الحصول علي أرباح كبيرة لا تتحقق لها في بلدها ، لذلك فقد وظفت معظم استثماراتها في دول الشرق الأوسط في عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره علي شكل خام إلى دول أوربا التي تعد سوقا له ، وبعض الصناعات التجميعية تهربا من مشاكل الحواجز الجمركية ، وبذا تحققت لها فوائد كبيرة ولم تفكر في إنشاء معامل تكرير بمناطق الاستخراج بل أنشأت معظمها في أوربا وعلي ذلك فإن دول الشرق الأوسط استفادت فقط من عائدات استخراج البترول وتصديره علي شكل خام[١] .

وبهذا تكون الاستثمارات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط قد اختلفت فى طبيعتها عن الاستثمارات البريطانية للمنطقة التي ارتبطت هى الأخرى بوضع الاقتصاد البريطاني، ولما كانت بريطانيا من أكبر الدول الصناعية منذ قيام الثورة الصناعية لكنها فى نفس الوقت لاتمتلك معظم المواد الخام التي تدخل في تلك الصناعات، كذلك تعد من أكبر الدول تصديرا للسلع الانتاجية، لذا

---

(١) George Hakim: Point Four Aid in the Middle East, A Middle East view topic in the Middle East jonrnal, washington, D.C , April 1950, p p. 189-191.

البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس - العدد الأول ، ١٩٥٢ ، ص ص ٦٥ - ٦٦ .

فقد كانت في حاجة لاستثمار رؤوس أموالها الخاصة في الخارج، وقد وجدت في دول الشرق الأوسط ذلك المجال الذي يساعد على استغلال مواردها من المواد الخام وفتح دولها لتكون أسواقا لاستقبال منتجاتها، من هنا أصبحت الاستثمارات البريطانية من أكبر وأهم الاستثمارات الأجنبية لمعظم دول هذه المنطقة سواء المستعمرة منها أو غير المستعمرة، ولكن تلك الاستثمارات لم تساهم بشكل كبير في إحداث تنمية إقتصادية لتلك الدول بقدر ما عملت على ربط اقتصادياتها بعجلة الاقتصاد البريطاني[١] .

ولقد جاءت الاستثمارات الأمريكية لمصر في إطار استثماراتها لمنطقة الشرق الأوسط ككل والتي زادت مع نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات عما كانت عليه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وبلغ حجم تلك الاستثمارات لتلك المنطقة مجتمعه ما يقدر بـ ١١٤ مليون دولار عام ١٩٤٩ ، ١٠٢ مليون دولار عام ١٩٥٠ وقد وظف معظمها في البترول . ومثلت حوالي ١٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في العالم عام ١٩٥٠ . ولكن إذا إستثنينا استثماراتها في مجال البترول يلاحظ أن نسبة استثماراتها للمنطقة في عام ١٩٥٠ تصل إلى حوالي ٢٪ من إجمالي استثماراتها في العالم . وقد خص مصر من تلك الاستثمارات ما يقدر بـ ٣٠ مليون دولار عام ١٩٥٠ وهو ما يعادل ٨,٦ مليون جنيه مصري ، وما يقدر بحوالي ٤٣ مليون دولار لمصر والسودان في عام ١٩٥١ أي ما يعادل ١٢,٤ مليون جنيه مصري في ذلك العام[٢] . ورغم ذلك ظل حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر بعد ضئيلا إذا ما قيس بحجم الاستثمارات البريطانية فيها والتي وصلت إلي ما يقدر بـ ٣١,٩مليون جنيه مصري حتي منتصف الثلاثينيات - كما سبق ذكره - وحتي وإن لم تزد الاستثمارات البريطانية حتي أوائل الخمسينات عن هذا المعدل فإنها ستظل كبيرة إذا ما قيست بحجم الاستثمارات الأمريكية في مصر حتي أوائل الخمسينات .

ولقد واجهت الاستثمارات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة عدة عوائق بعضها يتعلق بدول المنطقة ككل والبعض الآخر بسياسة أمريكا ، وتمثلت أهم العقبات الخاصة بالمنطقة في عدم الاستقرار السياسي الذي ساد معظم دولها عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة سعي شعوب دول المنطقة في الحصول علي الاستقلال عن بريطانيا وفرنسا ، مما أدي إلي عدم تهيئة المناخ المناسب لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية بالدرجة التي كان يؤمل ورودها بها . كذلك حساسية شعوب تلك

(١) George Hakim : Op. Cit., p. 190.

(٢) USNA, Dos., 611. 74/2-2750: United States interests in Egypt. dated 27/2/1950. p. 2 . Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.p. 12-3.

الدول وتخوفهم من هذا النوع من الاستثمار الخاص الذي كثيرا ما جلب معه نوعا من التدخل السياسى والاقتصادي من الدول صاحبه رأس المال فى شئونهم ، وتفضيلهم الاعتماد على الاقتراض الحكومي أو المعونات في إحداث التنمية الاقتصادية لدولهم ، هذا فضلا عن قلة المجالات المفتوحة بالمنطقة لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية للاستثمار فيها وربما كان هذا سببا في تركيز معظم الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول ، إلى جانب ما أصدرته العديد من دول المنطقة من قوانين للاستثمار مميزة رأس المال الوطنى وتخوف المستثمرين الأمريكيين من احتمال التأميم أو المصادرة التي قد تقوم بها تلك الدول ، مما انعكست آثاره علي عدم تشجيع رأس المال الأمريكى للاستثمار في دول المنطقة الي حد ما[١] .

أما عن المؤثرات التي تتعلق بسياسة أمريكا فتمثلت أهمها فى مساندتها الدائمة لإسرائيل وسبقها في الاعتراف بها كدولة فى المنطقة مما أثار شعور الاستياء لدى شعوب المنطقة وولدت مشاعر مضاده للأمريكيين ، وهذا بدوره إنعكس علي عدم تشجيع تدفق رأس المال الأمريكى للاستثمار بدرجة كبيرة في تلك الدول ، كذلك سياسة أمريكا التجارية وقفت هى الأخري حائلا أمام زيادة الاستثمارات الأمريكية لتلك الدول ، حيث أن العقبات الجمركية التي وضعتها أمريكا حدّت من إمكانات المستثمرين الأمريكيين في الحصول علي فوائد من وراء استثماراتهم في إقامة مشروعات في تلك الدول التى يمكن تصدير منتجاتها إلي أمريكا[٢] .

ومن أهم العقبات التى حدّت من تدفق رأس المال الأمريكى للاستثمار في مصر بصفة خاصة إرتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، إذ أن تكوين أرصدة استرلينيه كبيرة لمصر لدي بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وعدم قابلية تحويل الجنيه الاسترلينى للدولار بعد خروج مصر من الكتلة الاسترلينية عام ١٩٤٧ ، كان سببا في عدم قدرة مصر علي توفير دولارات لتحويل أرباح المستثمرين الأمريكيين في مصر وأصول رؤوس أموالهم إلى أمريكا ، مما أثر علي قابلية هؤلاء المستثمرين في المغامرة برؤوس أموالهم للاستثمار في مصر . وظلت تلك المشكلة قائمة إلى أن قامت الحكومة المصرية عقب الثورة فى إصدار قوانين في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ - سيأتي تفصيلها فيما بعد - من شأنها السماح بتحويل أجزاء من تلك الأرباح ورؤوس الأموال إلي أمريكا علي دفعات

---

(١) Mattison Frances C. : Op. Cit. , p p 12-13 . Baldwin David A. : Op cit., p 70.

(٢) البنك الاهلي المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ،العدد الثانى، ١٩٥٠ ، ص ص ١٣٥-١٣٦.

Mattison Frances C. : Op. Cit., p.p.16

بقدر ما يسمح به توافر الدولارات لدى مصر[١] . كذلك تجميد أمريكا لأرصدة مصر الدولارية لديها عقب تأميم شركة القناة وأثرها على عدم قبول الشركات الأمريكية العاملة في مصر مسحوبات على تلك الأرصدة وتحذير وزير الخارجية الأمريكي لهم من قبول عروض من مصر تسدد خصما من تلك الأرصدة المجمدة عن طريق السفارة الأمريكية بالقاهرة ، وعدم حل مشكلة تلك الأرصدة حتى نهاية فترة الدراسة ، كانت له نتائج سلبيه إلي حد ما على نشاط الاستثمار الأمريكي في مصر[٢] .

الجهود التي بذلتها كل من مصر وأمريكا لتنشيط الاستثمارات الامريكية في مصر :

ورغم كل تلك المعوّقات السابق ذكرها قامت مصر بمحاولات لبذل مجهودات لتنشيط الاستثمارات الأمريكية فيها كما قامت أمريكا ببذل مجهودات لدراسة إمكانات الاستثمارات ومجالاتها فى السوق المصرية ، وتم ذلك من قبل الدولتين سواء علي المستوى الحكومى أو الخاص .

لقد هدفت الحكومة المصرية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إلي إحداث تنمية في كافة المجالات الاقتصادية بالبلاد ، إذ رأت أن ذلك هو السبيل الوحيد لتمكينها من التغلب علي الزيادة السكانية فيها . وتبينت أن القطاع الخاص هو المعني بتلك التنمية والقادر عليها ، لأن تناقص غلة الفدان لعدة محاصيل زراعية هامة عما كانت عليه قبل عام ١٩٣٩ ، جعل هناك حاجة إلي استصلاح أراضى جديدة والاستعانة بآلالات حديثة وهي ما تحتاج إلي رؤوس أموال كبيرة ، كما أن حاجة مصر لزيادة استثمار رؤوس أموال في المجال الصناعى ، لأن متوسط الدخل الصناعي بها يعد ضئيلا جدا إذا ما قورن بمثيله في العديد من الدول ، ونظرا لنقص العملات الصعبة وخاصة الدولارات لديها ، فقد تطلعت إلي الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وخاصة الأمريكية منها لكونها أنسب الوسائل لتمويل المشروعات التي تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة - رغم مواجهتها بمعادلة صعبه تتمثل في كيفية الإستفادة بتلك الاستثمارات مع الحفاظ علي مصالحها القومية - من هذا المنطلق قامت مصر بعدة مجهودات من شأنها العمل علي اجتذاب تلك الاستثمارات إليها[٣] .

ومن أبرز تلك المجهودات ما قام به المسئولون المصريون سواء في وزارة التجارة والصناعة أو

---

(١) U.S.. Dos.. Bulletin. vol30. dated 10/5/1954 : U.S. economic palicy toward under- developed Countries. p. 728.

(٢) USNA. D.O.S.. 611. 74/231/3-157 : From Dullas to American Embassy. dated 1/5/1957. p.1.

(٣) عبد المنعم البيه : استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، بحث في مجلة الاقتصاد والتجارة ، السنة الثامنة - العدد الأول ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، فبراير ١٩٥٤ ، ص ص ١٠ ، ١٣ ، Goodfried, Nathan: An American development policy for the third World, p. 337.

وزارة الخارجية أو باقي الوزارات المختلفة المعنية الأخري ، كذا أعضاء السلك الدبلوماسي بالسفارة المصرية بواشنطون - وهذا بالنسبة للمستوي الرسمي - وترجع أولى تلك المجهودات لعام ١٩٤٤ حين أنشأت مصر إدارة سُميت « إدارة شئون ما بعد الحرب » ، وكان من مهمتها إعداد برنامج استثماري متكامل لمصر لمدة خمس سنوات . ولكن رغم ما أسهمت به تلك الإدارة من دراسات لحل المشاكل الاقتصادية المحلية والدولية ، إلا أن عدم مساندة الأجهزة الحكومية التقليدية لها وقصر مدة عملها جعل مهمتها لا تحظى بالنجاح المطلوب[١] . وفى إطار تلك المحاولات المصرية الرسمية أيضا إرسالها لبعض المسئولين المصريين لأمريكا : كالزيارة التي قام بها وكيل وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٤٧ وما أجراه من مباحثات مع مسئولي الحكومة الأمريكية وبعض رجال الصناعة الأمريكية حول إمكانية زيادة الاستثمارات الأمريكية في مصر ومدي مساهمتها في تنمية الاقتصاد المصري[٢] . كذلك ما قام به مدير مصلحة الصناعة في ذات العام من مشاورات أثناء تواجده بأمريكا مع بعض الشركات الصناعية الأمريكية لإقامة فروع لها فى مصر ، وقد أمكنه الظفر بالموافقة علي عقد إتفاق مع خمس شركات صناعية في هذا الشأن[٣] . علاوة علي حرص مصر علي إغتنام كل الفرص المتاحة للتشاور مع المسئولين الأمريكيين لتنمية الاستثمارات الأمريكية في مصر ، ومنها اللقاء الذي تم بين أحد مسئولي وزارة التجارة والصناعة المصرية وأحد المسئولين الأمريكيين أثناء حضوره المعرض التجارى بواشنطن عام ١٩٥٠ ، إذ علم منه رغبة العديد من رجال الأعمال الأمريكيين للاستثمار في مصر وفتح فروع لشركاتهم بها : كفرع لأحد شركات الأدوية الكبرى « أبوت » وآخر للشركة الدولية المتخصصة في آلات الحصاد الزراعية[٤] .

ومن بين تلك المجهودات المصرية أيضا ما تم من محادثات دارت بين القنصل الاقتصادي الأمريكى بالسفارة الأمريكية بمصر وبين المسئولين المصريين لإزالة التخوف علي وضع الرعايا والشركات الأمريكية عقب أنتهاء الفترة الإنتقالية عام ١٩٤٩ وانتهاء عمل المحاكم المختلطة ، وأنه لا مجال للتخوف من التقاضى أمام المحاكم الوطنية في مصر إذ أنها تتبع نفس الإجراءات المتبعة في الدول المتقدمة ، وتكفل التقاليد القضائية نزاهة القضاء . وهذا ما عبر عنه القنصل الأمريكي لوزارة خارجيته لطمأنة رجال الأعمال الأمريكيين على استثماراتهم في مصر ، وأنه لا حاجة لطلب معاملة

---

(١) علي الجريتلي : المرجع السابق ، ص ص ٦٢-٦٣ .

(٢) USNA. Dos., 874. ooTA/7-2450 : Form Am. Embassy. Cairo to D.O.S., dated 24/7/1950, p.1

(٣) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٨٩ .

(٤) الاهرام : العدد ٢٣٣١١ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٥٠ .

متميزة للرعايا والشركات الأمريكية[١] . كما أكد القنصل - نتيجة تلك المحادثات التي أجراها - أيضا أن مصر لا تفرض ضرائب خاصة علي الأجانب دون المصريين بعد أنتهاء الفترة الانتقالية والغاء الأمتيازات الأجنبية على وجه الخصوص ، وأن مصر علي استعداد لقبول تحويل جزء من أرباح الشركات العاملة فيها بالدولار مقابل استيراد ما تحتاجه من سلع من أمريكا مقوّمه بالدولار أيضا[٢]. هذا فضلاً عن تأكيد حكومة الثورة علي قيامها علي طمأنة المستثمرين الأمريكيين علي استثماراتهم فى مصر وأدل مثال علي ذلك حرص وزير الخارجية المصرى علي الإلتقاء في عام ١٩٥٤ بمدير إدارة الشرق الأدني بوزارة الخارجية الأمريكية وبعض رجال الأعمال الأمريكيين ، وما دار بينهم من حوار أوضح خلاله الجانب الأمريكى أن المساعدات الأمريكية لمصر مؤقته وأن الاستثمارات هي أنجح الوسائل لمساعدتها فى تنمية إقتصادها ، وأظهر تخوف المستثمرين فطمأنهم الوزير المصري مبينا لهم عدم وجود مبرر لهذا التخوف في ظل الإجراءات التي اتخذتها مصر من عام ١٩٥٢ لتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وأن هناك فرصا متعددة للاستثمار الأمريكى في مصر وخاصة في مجال البترول[٣] .

ومن أهم ما قام به أعضاء السلك الدبلوماسى بالسفارة المصرية بواشنطن ، جهود السفير المصري لتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر في مجال البنوك . إذ حرص علي الالتقاء بمدير بنك هاملتون وأوضح له أهمية إنشاء بنك أمريكي في مصر أو بنك أمريكي / مصري مشترك لتيسير الاستثمارات الأمريكية فيها[٤] . وجاءت من ضمن المجهودات التي قام بها أعضاء السلك الدبلوماسى المصري في أمريكا لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية إلي مصر ، حرص قنصل مصر العام في سان فرانسسكو علي حضور إفتتاح أحد المؤسسات الأمريكية الكبري التي ستقوم بإنشاء فروع لها فى العديد من الدول ، والالتقاء مع مدير المؤسسة حيث تحدثا بخصوص إمكانية اشتراك المؤسسة في مشروع أو اثنين من المشروعات المصرية . وأوضح القنصل المصري لوكيل وزارة الخارجية المصري في رسالة بعث بها إليه أهمية مثل هذه الاستثمارات الأمريكية لدعم الاقتصاد المصري

---

(١) USNA. D.O.S., 774. 342/6-2150 : From consular of Am. Embassy for economic Affairs. Cairo to D.O.S., dated 21/6/1950. p.1

(٢) الأهرام : العدد ٢٣٣٢٩ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٢ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٦٩٨ ملف ١/١٧/٢٠٧جـ٧ (سري جدا) صورة مذكرة خاصة بالحديث الذي دار بين وزير الخارجية ومدير إدارة الشرق الادني بوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٧.

(٤) نفس المصدر : محفظة رقم ٧٠٠ ملف ١/٧/٢٠٣ جـ٦ تقارير السفارة المصرية بواشنطن (سرى) بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤.

وإيجاد فرص عمل أمام الشباب حيث أن رأس المال الوطني لا يتمكن بمفرده من النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية ككل ، وردّ أيضا على ما قد يُثار من أن هذا الاستثمار يعد نوعا من الاستثمار الأجنبي ، حيث أن المشروعات التي تسعي المؤسسة لإقامتها ستكون مشتركة وأن رأس المال المصري سيُساهم بـ ٥٠٪ ، أي أنه ستكون هناك مساواة بين الطرفين ، كما بيّن أن الاقتصاد الأمريكي يقوم علي المشروعات الخاصة والتي تقوم بدور كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية التي تخدم أصحاب المصالح . من هنا تأتي أهمية اجتذاب هذه الاستثمارات إلي مصر وإن زيادة الاستثمارات الأمريكية تزيد من التنافس بينها وبين كل من بريطانيا وفرنسا وتمكن مصر من الحصول علي أفضل الشروط من هاتين الدولتين خشية فقدهما للأسواق المصرية والشرق الأوسط بصفة عامة أمام زحف النشاط الأمريكي[١] .

كما حثّ المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن رئيس القسم الاقتصادي لشئون الشرق الأدني بالخارجية الأمريكية علي أن يوضح لحكومته أهمية دور أمريكا في تسوية النزاع المصري / البريطاني لما له من آثار على إحداث استقرار سياسي يساعد علي خلق مناخ يشجع علي تنمية الاستثمارات الأمريكية ويعمل علي التنمية الاقتصادية في مصر . ورغم ما قامت به مصر من العديد من الإجراءات لتنشيط الاستثمارات الاجنبية ، إلا أن عدم الاستقرار السياسي مثل عقبة أمام النمو المنشود[٢] .

وقد توجت هذه المجهودات الرسمية المصرية بإنشاء الحكومة في أبريل عام ١٩٥٧ مؤسسة عامة عرفت باسم «المؤسسة العامة للبترول» لتحل محل إدارة الوقود ويدخل ضمن إطار أعمالها كل ما يتعلق في مصر بمجال البترول من انتاج وتكرير واستيراد ونقل وشراء وبيع ، وعليها مزاولة أعمالها بمرونه تخرج عن التعقيدات الروتينية ، وقد تعدّل مسماها فى سبتمبر من ذات العام ليصبح الهيئة العامة للبترول ، علي أن تكون تبعيتها لوزارة الصناعة ، وبالطبع ستعود تلك الهيئة بفوائد علي الشركات العاملة في مجال البترول في مصر ومنها الشركات الأمريكية التي تعدّ من أهم الشركات الأمريكية العاملة في مصر[٣] .

---

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ١٩٥ قنصلية مصر بسان فرانسسكو ، من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية رقم ١٨ سري ٢٢ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٧ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ٥١٠ ، ملف ٢/٧/٢٠٣ جـ٣ (سرى) مذكرة المستشار التجارى بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣.

(٣) USNA. Dos., 874. 00/2-1457: From Am. Embassy Cairo to D.O.S., Washington, Annual economic review, dated 14/12/1957. p. 22

أما عن أهم المجهودات المصرية الخاصة فى هذا المجال فتمثلت في الزيارة التي قام بها أحد كبار رجال الأعمال المصريين - المهندس أحمد عبود - لأمريكا عام ١٩٥٣ والتقائه بالرئيس الأمريكى شخصيا وبعض المسئولين الأمريكيين كوكيل قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية ، وإيضاحه لهم الفرص المتاحة في مصر أمام الاستثمار الأمريكي وخاصة في مجال التصنيع الذي كانت الاستثمارات البريطانية لا تعني بتنميته إلي حد كبير - حماية لوضع المصنوعات البريطانية فى مصر- كما قام بالالتقاء مع العديد من كبار رجال الأعمال الأمريكيين أصحاب شركات البترول بتكساس لمحاولة إقامة شركة مشتركة معهم للتنقيب عن البترول فى مصر - ونجاحه في إتمام ذلك كما سيأتي تفصيله عند الحديث عن شركات البترول - وحرصه علي دراسة كيفية استفاده مصر من النهضة الصناعية الأمريكية عن طريق استيراد آلات حديثة تدعم بعض الصناعات المصرية[١] .

وفيما يتعلق بأهم المجهودات الأمريكية - سواء الحكومية أو الأهلية - التي بُذلتْ لدراسة إمكانات زيادة الاستثمارات الأمريكية ومجالاتها في السوق المصرية . فقد بدأت في أوائل الأربعينيات أثناء الحرب العالمية الثانية بإرسال الحكومة الأمريكية مندوبا من وزارة الخزانة الأمريكية لمصر لدراسة أمكانية الاستثمارات الأمريكية فيها لفترة ما بعد الحرب وذلك بناء علي طلب كيرك وزير أمريكا المفوض في مصر آنذاك . وقد خرج المندوب الأمريكي من الدراسة التي قام بها بأهمية إنشاء بنك أمريكي لخدمة المصالح التجارية والصناعية الأمريكية بمصر ، والعمل علي تدعيم الروابط المالية بين البلدين والتحرر من التعامل من خلال البنوك البريطانية - وهذا ما تم إنشائه بالفعل وسيأتي تفصيله عند الحديث عن الاستثمارات الأمريكية في مجال البنوك - كذلك أوضح توافر مجالات متسعة أمام الاستثمار الأمريكي سواء بإنشاء شركات أو أفرع لشركات أمريكية بمصر ، وأن مصر تملك المواد الخام لذلك فهي تعد سوقا للعديد من الصناعات الاستخراجية كالبترول وصناعات تجميع الآلات والمعدات كالسيارات والآلات الزراعية والصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج ... الخ . وهذا سيعود بالفوائد علي رؤوس الأموال الأمريكية[٢] .

كذلك محاولة أمريكا كسب الأسواق علي حساب بريطانيا في بعض المجالات عن طريق فتح مجال الاستثمار فى الطيران وحث الشركات الأمريكية المعنية بفتح مكاتب لها بمصر ، والدعوة لعقد مؤتمرات دولية تدعو إليها العديد من الدول ومن بينها مصر للتعريف بمدى ما وصلت إليه

---

(١) أوراق السفير أحمد حسين . غير المنشورة : رسالة من السفير احمد حسين إلى وزير الخارجية رقم ٧١ سرى ٣/١١/٥ ، بتاريخ ١٩٥٣/٦/٦ ، الاهرام : بدون رقم بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٥ .

(٢) Goodfried Nathan : An American development policy for the third world, p.p. 332-333.

أمريكا من تقدم في صناعة الطائرات وبذلك تعمل على اقتناص كل الفرص المتاحة لاثبات وجودها في مصر[١] .

كما كان لاستقرار النظام السياسي في مصر إلي حد كبير بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ أثرا في تشجيع بعض رجال الأعمال الأمريكيين على المجيء إلى مصر والاستثمار فيها ، كالزيارة التي قام بها أحد كبار رجال الأعمال الأمريكيين عام ١٩٥٣ لمصر والتشاور مع كبار مسئولي الدولة عن امكانيات الاستثمارات المتاحة في مصر ، وأوضح لهم أن بريطانيا تقوم بدعاية سيئة ضد مصر في أمريكا قد تؤدي إلى إحباط راغبي الاستثمار الأمريكيين من القدوم إلي مصر ، وإن علي مصر أن تقوم بتكثيف الدعاية في الخارج وخاصة في أمريكا لدرء خطر الدعاية المضادة وتعريف الاجانب بالوضع الحقيقي بها[٢] .

ومن بين الجهود الأمريكية لتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر أيضا مجيء بعثة أمريكية غير حكومية لمصر في عام ١٩٥٤ ، تكونت من ٥٢ من كبار رجال الأعمال لدراسة مجالات استثمار رؤوس أموالهم في مصر وقد التقوا عند مجيئهم بكبار رجال الأعمال المصريين ، كما التقوا ببعض المسئولين المصريين الذين بينوا لهم أهم الإجراءات التي اتخذتها مصر منذ عام ١٩٥٢ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها ، كما قام أعضاء البعثة بزيارة العديد من المشروعات المصرية كمصانع المحلة الكبري[٣] . بالاضافة إلي إرسال أحد الهيئات الاقتصادية الأمريكية - ادارة العمليات الخارجية - مندوبا من قبلها للعديد من الدول ومنها منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر للتعرف علي الفرص المتاحة بتلك الدول أمام المستثمر الأمريكي . كما قامت نفس الهيئة بتدريب بعض الشباب الأمريكي المعّد إعدادا إقتصاديا ليقوم في المستقبل بنفس هذه المهمة علي نطاق أوسع، نظرا لنجاح التجربة الأولي التي قام بها المندوب[٤] .

وفي إطار تلك المجهودات الأمريكية عقد اجتماع في مصر في مارس ١٩٥٥ بين ممثلي بعض الهيئات الاقتصادية المصرية كالبنك الأهلي وبنك مصر واتحاد الصناعات والغرف التجارية ، مع مندوبي بعض الجهات الأمريكية الاقتصادية كهيئة المعونة الفنية التابعة للنقطة الرابعة وبعض رجال

---

(١) F.O. 371/41397/ J 3508/756/16: From British Embassy, Cairo to Anthony Eden, Secretary for Foreign Affairs, London, dated 21/9/1944, p.2.

(٢) الاهرام العدد ٢٤٤١١ بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٩ .

(٣) نفس المصدر : بدون أرقام ، اعداد بتاريخ ٧،٦ مايو ١٩٥٤ .

(٤) الاهرام الاقتصادى : العدد ٤٥ بتاريخ فبراير ١٩٥٥ ، ص ١٣ .

الاقتصاد الأمريكيين والمستشار التجاري بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، تم أثناء هذا الاجتماع بحث وسائل تنمية الاستثمارات الأمريكية فى مصر . ومن أهم ما تقدم به الجانب الأمريكي التوصية بقيام مصر بإجراء دعاية علي نطاق واسع داخل أمريكا نفسها ، كما أوصوا بإنشاء مكتب في مصر - علي غرار ما تم انشائه فى هولندا - يزود بكافة المعلومات والبيانات التي تتصل بمشروعات التصنيع ، وبيان رؤوس الأموال اللازمة لهذه المشروعات مع ذكر كافة المعلومات الخاصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تفيد المستثمر الأمريكي ، علي أن يدار هذا المكتب من قبل إخصائيين في المسائل الاقتصادية . ويمكن في حالة انشاء مثل هذه المكاتب في مصر تزويد كل من يقصدها من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية بالمعلومات التي تيسر مهمتهم في مصر[١] .

ومن أهم تلك المجهودات الأمريكية إقامة أمريكا لنظام في أوائل عام ١٩٥٥ - يقضي بإشراك المستثمرين الأمريكيين مع البنوك الرسمية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يصدر قروضا مشتركة يساهم فيها بجزء وتساهم الاستثمارات الأمريكية الخاصة بالجزء الأخر - لإقامة مشاريع في الدول الأجنبية ، كذلك إصدار بنك التصدير والاستيراد - وهو بنك أمريكي حكومى - قروضا وقائية تساهم في المشروعات بجزء لتمويل الآلات والمعدات وتساهم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة بالجزء الآخر ، وذلك لتشجيع وحماية وطمأنه المستثمر الأمريكى ، كما ألفت الحكومة الأمريكية لجنة للاتصال بالدول الأجنبية لإقامة مشاريع وفقا لهذا النظام ومن بينها مصر[٢] .

أهم مجالات توظيف رأس المال الامريكى فى ظل قوانين الاستثمار المصرية القائمة آنذاك وتأثرها بالأوضاع السياسية المصرية ، وأثرها على الاقتصادى المصرى:

قبل تناول مجالات استثمار رأس المال الأمريكي في مصر كل علي حده والقوانين المصرية التي نظمته ، يجدر التنويه بأثر الأوضاع السياسية في مصر - خاصة قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ - علي الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة .

لقد كانت للحرب العالمية الثانية وما صاحبها من مخاطر أثار سلبية على تدفق رأس المال الأمريكى إلى مصر فى سنوات الحرب ، إذ أن رأس المال عادة ما يتخوف من المغامرة للاستثمار فى الدول التى تعد مسرحا للعمليات الحربية لما يسودها من جو مضطرب لا يشجع على اجتذاب استثمارات جديدة ، وربما يؤثر إلى حد ما على بعض أنشطة الاستثمارات القائمة . من هذا المنطلق

---

(١) الجمهورية : العدد ٤٤٨ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٥ .

(٢) الأهرام الاقتصادي : العدد ٤٥ بتاريخ فبراير ١٩٥٥ ، ص ١٣.

تأثرت الاستثمارات الأجنبية فى مصر ومن بينها الاستثمارات الأمريكيه طوال سنوات الحرب كذلك كان لعدم توافر استقرار سياسى فى مصر منذ نهاية الحرب وحتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ لتعدد الحكومات وقصر مدة وجودها فى السلطة واضطراب الأوضاع الداخلية عاملا آخر فى التأثير على نشاط الاستثمارات الأجنبية فى مصر . لكن منذ الأيام الأولى بعد قيام الثورة حرص مسؤولوها على طمأنة أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرين فى مصر من خلال الأحاديث الصحفية والتصريحات التى أدلى بها المسؤولون ، كما جاء بأحدى الصحف الصادرة فى مصر أن الرئيس محمد نجيب قد اجتمع مع المسئولين فى وزارة التجارة والصناعة وتشاور معهم بشأن الاستثمارات الأجنبية فى مصر وأوضح أنها تعانى من بعض القيود وناشدهم العمل على التيسير على الشركات الأجنبية فى ضوء القوانين ، كما تشاور مع مدير مصلحة الجوازات والجنسية لتيسير منح تأشيرات الدخول للأجانب الذين يرغبون فى الاستثمار فى مصر - لإدراكه أهمية الاستثمارات الأجنبية فى تنمية الاقتصاد القومى - وذلك بهدف اشاعة جو من الاستقرار بين المستثمرين الأجانب من أن حكومة الثورة ستحافظ على النظام والقانون[١]

ولما كانت حكومة الثورة تريد منذ قيامها السعى لإدخال تغييرات على الأوضاع الاجتماعية والهيكل الاقتصادى القائم فى مصر آنذاك ، فقد أدركت أن التغييرات الجوهرية لن تتم بصورة فورية ، كما أنه لم يكن لديها فى البداية سياسة اقتصادية أو نظرة معينة لإجراء التغيير فيما عدا قانون الاصلاح الزراعى ، لذا حرصت فى الأشهر الأولى من حكم النظام الجديد أن تسير وفق سياسة متحفظة تخلق جوا من الثقة للمشروعات الخاصة ولا سيما الأجنبية منها . ولكن عدم ثقة الأجانب فى سياسة النظام الجديد من الناحيتين السياسية والاقتصادية لم يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى حد كبير لمصر . وقد ساهم أيضا استمرار النزاع المصرى البريطانى حول موضوع جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس فى زيادة هذا التخوف[٢] .

ومع توافر جو من الاستقرار السياسى فى مصر عقب عقد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا

---

(١) USNA., D.O.S., 774. 34/8-652 . From Assistant Attache. Am. Embassy. Cairo to D.O.S. Washuington. dated 6/8/1952. p.p. 3-4.

(٢) Tansky, Leo · U.S. and U.S.S.R. aid to developing countries. Frederick A. Praeger Publishers. Published in U.S.A., 1967. p. 121.

باتريك أوبريان (تعريب وتعليق خيرى حماد) : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الي الاشتراكية ، هـ.م.ع. للتأليف والنشر ، الطبعة الثقافية ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ص ٩٤-٩٥.

عام ١٩٥٤ ، أملت مصر فى تدفق مزيد من الاستثمار ات الأمريكية إليها[١] . كذلك حرصت على تشجيع رأس المال الأجنبى عن طريق إصدار العديد من القوانين والقرارات التى أعطت لهم نسبة أكبر من أسهم الشركات ومنحتهم إعفاءات ضريبية على أرباح استثماراتهم ، كما عملت الحكومة على تشجيع رأس المال الوطنى الخاص بالاستثمار فى المشروعات الصناعية ليكون مكملا للاستثمار الأجنبى باستجابتها لمطالب اتحاد الصناعات لتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الانتاج ، فى الوقت الذى عملت فيه على رفع الرسوم على السلع الكمالية والأخرى التى لها مثيل محلى لمنحهم مزيد من الحماية ، هذا فضلا عن زيادة الاستثمار الحكومى إذ إزداد ليصل إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ ، بعد أن كان يقدر بـ ٢٨ مليون جنيه ، فى عام ١٩٥٢ ، وقد وظف معظمه فى مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى والنقل والكهرباء ، ولم يتطرق إلى المجال الصناعى إلى حد كبير بهدف أقامة بنية أساسية تشجع على جذب رؤوس الأموال الخاصة - سواء المصرية أو الأجنبية منها - للاستثمار فى الصناعة والمشروعات الأخرى التى لم تقم الحكومة بتنفيذها[٢] . ولكن رغم كل هذا كان لسياسة مصر الخارجية ووقوفها ضد سياسة الأحلاف مع الغرب بالمنطقة والتى تزعمتها أمريكا وبريطانيا ، ومحاولتها كسر احتكار الغرب لتمويل مصر بالسلاح عن طريق عقدها صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ، آثار سلبية على عدم تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى مصر حتى نهاية فترة الدراسة بالقدر المرجو[٣] .

أولا: فى مجال البترول:

جاء مجال البترول ليمثل أهم المجالات التى وظف فيها رأس المال الأمريكى أمواله فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة فى فترة الدراسة . وترجع أولى محاولات اكتشاف البترول فى مصر إلى ستينات القرن التاسع عشر فى عصر الخديوى إسماعيل ، وإن كانت قد تمت على نطاق ضيق فى بعض مناطق جنوب السويس وشبه جزيرة سيناء ، وقد أنجزت بطرق ومعدات غير متطورة بالدرجة الكافية . ولكن منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأت الشركات

---

(١) الجمهورية : العدد ٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١ .

(٢) باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ص ٩٦-٩٧ .

Khalid. Jkram: Egypt. econoomic management in a period of transition. published for the world Bank. The Johns Hopkins Univrsity Press Bultimore and London. U.S.A., 1980.p.17.

(٣) شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢-١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٤ .

البريطانية تتجه للعمل فى هذا المجال فى مصر ، ثم جاءت الشركات الأمريكية بما لديها من إمكانات ضخمة وآلات متطورة لتنافسها فى هذا المجال فى مصر[١] .

ولقد كان للقوانين والقرارات المصرية الخاصة بالمناجم والمحاجر التى نظمت حركة الاستثمار فى مجال البترول فى مصر أثر على نشاط الشركات الأمريكية العاملة فيها طوال فترة الدراسة . ففى عام ١٩٤١ قُدِمَ إلى البرلمان المصرى مشروع قانون يقضى بفرض رسم ١٥٪ على البترول المستخرج فى مصر ، ولم تعر شركات البترول الأمريكية العاملة فى مصر آنذاك اهتماما كبيرا لذلك المشروع ، لأن معظمها كان قد أوقف نشاطه فى مجال الاستخراج نظرا لخطورة العمل فيه فى فترة الحرب واكتفى بالاتجار والتصدير فى البترول الخام ومنتجاته[٢] .

وبعد مناقشات دارت فى البرلمان المصرى بمجلسيه تم العدول عن إصدار قانون فى هذا الشأن ، وكل ما تم إجرائه أن صدر قرار وزارى من وزير المالية فى أوائل فبراير عام ١٩٤٤ يقضى بفرض رسم صادر بواقع ١٥٪ من القيمة على البترول الخام ومنتجاته . وقد أثار هذا القرار موجه من الاستياء لدى الشركات الأمريكية العاملة فى مصر لما كان له من تأثير ضار على نشاطها كذلك ما سينجم عنه من عرقله الدراسات التى تقوم بها أمريكا لمد خط أنابيب البترول من الحجاز إلى الأسكندرية بدلا من فلسطين بعد الحرب ، وذلك لعلمها إن بريطانيا كانت من وراء اتخاذ مصر لهذا القرار فى الوقت الذي كانت تتمتع فيه شركات البترول البريطانية من ميزات خاصة نتيجة لوضع بريطانيا المتميز لكونها حليفة لمصر ، فقدمت تلك الشركات احتجاجات للمفوضية الأمريكية بالقاهرة مطالبه إياها بإجراء مشاورات مع مسئولى الحكومة المصرية لرفع هذه الضريبة . وقد تمت بالفعل مشاورات بين بعض أعضاء المفوضية الأمريكية وكل من وزيرى المالية والخارجية المصرى أوضحوا لهما مدى الغرم الذى سيقع على الشركات الأمريكية من جراء فرض هذه الضريبة وطالبوا بإعادة النظر فيها ، وقد أوضح لهم وزير المالية أن تلك الضريبة قد فرضت لفترة الحرب فقط . وهى بمثابة مصدر للدخل لموازنة عجز الميزانية فى مصر[٣] .

---

(١) حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) USNA., DOS., 883.6363/76 : From Am. Legation. Cairo to Secretary of State. Waslington. dated 18/3/1941. p.p. 3-4.

(٣) FRUS, Diplomatic papers, 1944, vol.V: Telegram from the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, dated 10/2/1944, p.p. 68-69 . 3/3, p.p. 69-70.

مضابط مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث ، المجلد الأول ، القاهرة، ١٩٤٥ ، الجلسة السادسة عشر بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٨ ، ص ٨٢٧ .

وقد شارك مندوب مصلحة الجمارك المصرى الشركات الأمريكية فى مطلبها لإزالة ضريبة الـ ١٥٪ وأوضح لوزير المالية المصرى أنها ستؤثر على نشاط الاستثمار فى مجال البترول فى مصر أكثر مما ستحققه من بعض إيرادات للدولة ، وأنه لم يستشر قبل فرض الضريبة ونتيجة لمشاوراته مع الوزير اقتنع الأخير بجدوى إلغاء الضريبة ، وقرر ذلك الإلغاء اعتبارا من ١٩٤٤/٣/٢٢ وقد أعربت الشركات الأمريكية عن ارتياحها لهذا القرار برفع الضريبة وأكدت أنها ستواصل أعمالها فى مصر بعد أن كادت الضريبة تقف عائقا فى استمرار نشاط البعض منها فى مصر[١] .

وفى عام ١٩٤٦ أثيرت فى مجلس النواب المصرى تساؤلات لرئيس الوزراء حول موضوع مدّ خط أنابيب بترول الحجاز الإسكندرية وقد أفاد رئيس الوزراء فى إجابته بأنه قد تمت مشاورات فى ذلك العام مع أمريكا حول مشروع خط الأنابيب وإمكانية إنشاء معمل تكرير البترول سواء فى الاسكندرية أو بالسويس ، وعن مدى مساهمة مصر فى إقامة هذا المعمل وعما إذا كانت تلك المساهمة ستكون حكومية أم خاصة وعن الفوائد التى ستعود على مصر من وراء هذا المشروع[٢] . ولم أتوصل إلى معلومات تفيد عما إذا كان هذا المشروع قد برز إلى حيز التنفيذ أم لا حتى نهاية فترة الدراسة .

وفى عام ١٩٤٨ وبناء على ما تقدم به بعض أعضاء البرلمان بمجلسيه من اقتراحات شكلت لجنه لدراسة أوضاع شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر ، ونتيجة تلك الدراسات قررت اللجنة ضرورة إصدار قانون مصرى ينظم عمليات بحث واستغلال المناجم والمحاجر بها[٣] . فصدر فى ذات العام قانون المناجم والمحاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، وأهم ما جاء به من بنود أنه لا يجوز إعطاء ترخيص لأية شركة للبحث عن البترول فى مصر إلا بقانون وعلى ألا تزيد مساحة منطقة البحث عن مائة كيلو متر مربع ، وأنه عندما يتم اكتشاف البترول بكميات تسمح بالاستغلال ، لا يجوز إعطاء ترخيص للبدء فى عملية الاستغلال إلا بقانون محدد المدة بثلاثين عامًا يمكن تجديدها إلى خمسة عشر عامًا أخرى ، وأن تكون الأفضلية فى منح ترخيص الاستغلال للمكتشف ، كما أعطى القانون الحق لمصر بعدم السماح للشركات الأمريكية والبريطانية - وهى أهم الشركات العاملة فى مجال البترول

---

(١) FRUS, Diplomatic papers, 1944, vol. v : Telegram dated 24/3/1944, p. 70

(٢) مضابط مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني ، المجلد الرابع ، القاهرة، ١٩٤٧ ، الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥ ، ص ص ٣٦٦٨ - ٣٦٦٩ .

(٣) مضابط مجلس النواب ، مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ملحق رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٨ .

آنذاك - بتصدير أية كميات منه سواء على شكل خام أو مكرر ما لم تسد جميع الاحتياجات المحلية[١] . وهذا الشرط الأخير الخاص بالسماح بالتصدير إعتبرته الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها تدخلا سافرا من قبل الحكومة المصرية فى شئونها حيث أنه سيؤثر على أنشطتها التصديرية ، لذا قدمت العديد من الاحتجاجات مطالبه بالغاء هذا البند[٢] .

وتنفيذا لما جاء بقانون المناجم والمحاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، صدر قانون آخر رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٩ أذن بمقتضاه لوزير التجارة والصناعة إعطاء تراخيص البحث عن البترول لبعض الشركات الأجنبية من بينها شركتين أمريكتين هما : شركتا سكونى فاكوم ، ستاندرد أويل أو ف ايجيبت[٣] . إلا أن عدم استجابة الحكومة المصرية لمطالب شركات البترول الأمريكية وعدم إدخال أية تعديلات على قانون ١٣٦ أدى إلى أن قررت شركة ستاندرد أويل أوف إيجيبت فى عام ١٩٤٩ وقف جميع أنشطتها فى مصر الخاصة بالبحث عن البترول ، كما حذ من نشاط الشركات الأمريكية الأخرى فى مصر[٤] هذا مادعا بعض ممثلى شركات البترول الأمريكية العاملة فى مصر أثناء حضورهم مؤتمر الشرق الأدنى للبترول الذى عُقِدَ فى أمريكا فى عام ١٩٥٠ التعبير عن استيائهم من قوانين البترول المصرية كقانون عام ١٩٤٨ والإجراءات التى إتخذتها مصر نحو تحديد حدود قصوى لأسعار بيع البترول المنتج فيها والتى تعتبر أقل من أسعار البترول العالمية ، كذا فرضها لضرائب على شركات البترول بأثر رجعى ، وأوضحوا أن هذا قد يتسبب فى أن توقف بعض تلك الشركات انتاج البترول فى مصر وتكتفى بالاتجار فيه سواء داخليا أو خارجيا أو ربما إقتصر على الإتجار فى البترول المستورد ، أى أنها ستتحول من شركات صناعية إلى مجرد شركات تجارية[٥] .

وبما أن العقبات التى واجهت شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر استمرت دون حل حتى عام ١٩٥٢ ، رأت حكومة الثورة إجراء تعديلات تشجع تلك الشركات على الاستمرار للعمل بكامل

---

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٢ .

(٢) FRUS. Diplomatic papers. 1949 vol VI: Policy Statement on Egypt prepared in the Department of State. dated 5/5/1949. p.p. 212-213.

(٣) الوقائع المصرية : عدد ١٥٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩ .

(٤) Tignor. Robert L. : State Private Enterprise and Economic change in Egypt 1918-1952. Princeton University Press. New Jersey. 1984. p.187.

(٥) USNA. D.O.S., 874. ooTA/4: From American Embassy. cairo to D.O.S. regards Near East Conference. dated 4/4/1950. p.p. 6-7

طاقتها فى مصر سواء فى البحث أو الاستغلال أو الاتجار دون المساس بمصالح البلاد ، لذا أصدرت فى عام ١٩٥٣ قانونا جديدا للمناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وأهم ما جاء بمضمونه إعتبار جميع المعادن الموجودة فى باطن الأرض أو فى المياه الأقليمية المصرية من بترول وخلافة ملكا للحكومة المصرية ، ومن حق الحكومة إعطاء تراخيص للشركات التى ترغب فى البحث عن البترول فى الأراضى المصرية لمدة عام قابلة للتجديد لأربع سنين بصفة مبدئية ، وفى نهاية تلك المدة يتوقف التجديد لها ما لم تثبت جدوى أعمال البحث فى المنطقة المرخص بها ، وقد استمرت التراخيص تمنح لمساحة مائة كيلو متر مربع كما كانت من قبل . وحال اكتشاف البترول يعطى للشركة عقد استغلال وليس امتياز لمدة يتفق عليها مع الحكومة ، وإن للحكومة الحق فى شراء نسبة ٢٠٪ من البترول المستخرج سواء كان فى شكل بترول خام أو منتجات مكرره أو نصفها خام والنصف الثانى مكرر ، وعلى أن يقل سعر الشراء بنسبة ١٠٪ عن أسعار البترول العالمية وعلى شركات البترول الالتزام بتكرير البترول الخام المستخرج فى المعامل المحلية - حكومية كانت أو خاصة - وما يزيد عن طاقة تلك المعامل فمن حق تلك الشركات تصديره خاما ليكرر فى الجهة التى ترغب فيها . وقد فوضت الحكومة وزارة التجارة والصناعة لتنوب عنها فى تنظيم كافة العمليات المتعلقة بمجال البترول من إعطاء تراخيص بحث وعقود استغلال وشراء وبيع وتكرير ونقل واتجار .... الخ[1] . ومن أهم شركات البترول الأمريكية التى عملت فى مصر فى فترة الدراسة :

شركة سوكونى فاكوم للبترول : Socony - Vacuum Oil Company

تأسس المركز الرئيسى للشركة بنيويورك فى القرن التاسع عشر ومارست أعمالها فى منطقة الشرق الأوسط من خلال فروع لها أو شركات امتلكت معظم أسهمها ، ويعتبر فرعها فى مصر من أكبر أفرع الشركات الأمريكية التى عملت فى مصر ، وقد افتتح فى عام ١٨٩٨- كما سبق ذكره - وتركز عملها فى البداية فى الاتجار فى البترول ومنتجاته ثم تطرقت أنشطتها إلى مجال البحث والتنقيب واستخراج واستغلال البترول المكتشف فى عدة أماكن بمصر بساحل البحر الأحمر والصحراء الغربية وكانت شبه جزيرة سيناء من أكبر وأهم المناطق التى مارست فيها الشركة أعمال البحث والاستغلال وكان يعمل لدى الشركة حتى عام ١٩٤٠ ، ١٧ خبيرا جيولوجيا من بينهم خمسة من المصريين والباقى من الأمريكيين ، واستمرت الشركة تمارس أنشطتها في مصر حتي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية ، إذ أوقفت في عام ١٩٤٠ أعمال البحث والاستغلال في منطقة شبه جزيرة

---

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٦ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩ .

سيناء والصحراء الغربية نظرا لخطورة العمل فيهما في فترة الحرب واكتفت بالاستمرار في العمل في البحر الأحمر علي نطاق ضيق لارتفاع تكاليف الانتاج فى ظل ظروف الحرب وصعوبة استيراد قطع الغيار اللازمة للمعدات وما تتوقع مواجهته من صعوبة في تسويق البترول المستخرج وخاصة أنها لا تملك معمل للتكرير ولم تتمكن من إنشاء مثل هذا المعمل في فترة الحرب[١]

وعقب انتهاء الحرب استأنفت الشركة أعمالها فى مجال البحث والاستغلال ، ووفقا لما جاء بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ صدر لها فى ذات العام وفى العام التالى عدة تراخيص للبحث والاستغلال فى مناطق مختلفة فى كل من البحر الأحمر والصحراء الشرقية وشمال سيناء وخليج السويس[٢] . ونتيجة لأعمال البحث والاستغلال التى قامت بها الشركة فى المناطق التى رخص لها بها استطاعت أن تستخرج كميات من البترول الخام وصلت إلى عشرة آلاف برميل يوميا حتى أوائل عام ١٩٥٢ . وكانت تقوم بتكرير أجزاء منه فى معامل شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ، ثم تتولى هى تسويق المنتجات بعد تكريرها فى مصر . ورغم ذلك النجاح فى أعمالها إلا أنها أضطرت - فى مارس عام ١٩٥٢ - إلى إيقاف أعمالها نتيجة للمعوقات التى واجهتها من جراء القوانين والإجراءات المصرية آنذاك[٣]

ولكن بصدور قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وما جاء به من تيسيرات ، فكرت الشركة فى استعادة أعمالها مرة أخرى وطالبت الحكومة الحصول على تراخيص للبحث والإستغلال ، وفى ٣ أبريل ١٩٥٤ وطبقا لما جاء بقانون ٦٦ صدر قانون ٢٠٥ لسنة ١٩٥٤ خول لوزير التجارة والصناعة إعطاء تراخيص للبحث للشركة فى كل من الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء وخليج السويس ، كما صدر قانون آخر ٢٠٦ بذات التاريخ أعطى للوزير ايضا حق إبرام عقد مع الشركة بمنحها استغلال البترول المكتشف فى الأماكن المرخص لها بالبحث فيه[٤] . هكذا وكنتيجة لما أدخلته حكومة الثورة من تعديلات على قوانين البترول ، استطاعت شركة سكونى أن تواصل أعمالها فى مصر حتى نهاية فترة الدراسة .

---

(١) USNA. Dos.. 883. 6363/75 : From American Legation . Cairo to the Secretary of State . Washington dated 10/2/1941. p.p 1-3.

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٥٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩

(٣) Mattison. Frances C Op. Cit.. p p. 14-15.

(٤) الوقائع المصرية : عدد ٢٦ مكرر أ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ . البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع - العدد الثانى ١٩٥٤ ، ص ص ١٣٢ - ١٣٣ .

شركة ستاندرد أويل أوف إيجبت : Standard Oil Company of Egypt

ومن الشركات الأمريكية الأخرى التى عملت فى مجال البترول فى مصر شركة استاندرد أويل أوف إيجبت ، وقد تأسست بالقاهرة فى عام ١٩٣٧ فى شكل شركة مساهمة مصرية ، لمدة تسع وتسعون عاماً ، وكان الغرض من انشائها العمل فى كل مجالات البترول من بحث واستخراج وبيع ونقل وتخزين وتكرير واستيراد وتصدير ، بالرجوع لمرسوم تأسيسها تبين أن رأس مالها عند التأسيس بلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى مقسمة على ٤٠٠٠ سهم قيمة كل منها خمسة جنيهات مصرية ، وقد امتلك المساهمون الأمريكيون حوالى ٢٥٠٠ سهم من جملة أسهم الشركة ، إذ امتلكت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى - وهى شركة أمريكية مركزها الرئيسى نيوجرسى - ١٦٠٠ سهم وباقى الأسهم كانت من نصيب أمريكيين بواقع ١٤٨ سهم لكل منهما ، ثم زيد رأس مالها فى عام ١٩٣٩ ليصل إلى ١٢٠٠٠٠ جنيه مصرى موزع على ٢٤٠٠٠ سهم عادى بنفس القيمة المصدرة بها عند التأسيس[١] . وقد بدأت الشركة أعمالها فى البحث عن البترول على ساحل البحر الأحمر فى المنطقة الممتدة من السويس حتى قرب حدود السودان ، ومنذ إنشائها وحتى عام ١٩٤٠ استطاعت اكتشاف البترول فى عدة مناطق على هذا الساحل وأنفقت ما يقرب من مليونين من الدولارات الأمريكية ، ولكن نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية وصعوبة تسويق منتجاتها فى الأسواق الخارجية والداخلية - لأن معظم البترول المستهلك فى مصر محليا كان يورّد من شركة شل الانجليزية - التى كانت تنافس الشركات الأمريكية فى هذا المجال فى مصر . لذا قررت الشركة منذعام ١٩٤٠ تقليص أعمال البحث وقصرها على بعض الدراسات الجيولوجية فى بعض الأماكن على ساحل البحر الاحمر للتعرف على المناطق التى يحتمل توافر بترول خام فيها لاستغلاله فيما بعد وواجهت الشركة فى ذلك التاريخ عدة مشاكل مع الحكومة المصرية بخصوص حق ملكية الأراضى التى تنقب فيها ، وحق الامتياز الممنوح لها كذا أسعار البترول لأنه لا يوجد سعر دولى للبترول الذى يتحدد سعره فى كل دولة وفقا لتكاليف الاستخراج بها[٢] .

تابعت الشركة العمل فى أعمال المسح الجيولوجى طوال فترة الحرب وعقب انتهائها ، ووفقا لاحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ طالبت بمنحها تراخيص للبحث والاستغلال فى عدة مناطق

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ٣٥ بتاريخه ١٩٣٧/٤/٢٦ ، وزارة المالية مصلحة عموم الاحصاء والتعداد احصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ، يونيه ١٩٤٦ ،ص ص ٦٣٤ - ٦٣٥ .

(٢) USNA, D.O.S., 883. 6363/74 : Form American Legation, cairo to the Secretary of State, washington dated 23/1/1941, p.p. 9-10.

بمساحات مختلفة ، وقد صدر لها فى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ عدة تراخيص أعطتها حق البحث فى أربع مناطق فى الصحراء الشرقية وثلاث على ساحل البحر الأحمر وأربعة أخرى فى شبه جزيرة سيناء وواحدة فى منطقة تقع بين السويس والإسماعيلية[١] . إلا أن الشركة فى أواخر عام ١٩٤٩ قررت إيقاف جميع أعمال البحث عن البترول فى مصر ، وتقدمت إلى وزارة التجارة والصناعة بطلب التنازل عن المساحات المرخص لها بالبحث فيها . وحفاظا على المصلحة العامة رأت الوزارة المذكورة أن تبقى على عمليات البحث فى الجهات المتنازل عنها من شركة ستاندارد حتى يتم اكتشاف البترول بها بعد ذلك توطئة لإعطاء تراخيص استغلال لأى شركة ترغب فى العمل بها مستقبلا[٢] . ونتيجة للصعوبات التى واجهت الشركة بعد ذلك التاريخ قررت إنهاء جميع أنشطتها فى مصر عام ١٩٥٢ وبيع معداتها ومخازنها وأعطت شركة إسوستاندرد والشرق الأدنى Esso Standard (Near East) Inc.[*] حقوق تسويق البترول التى كانت تقوم به من قبل[٣] .

ظلت شركة إسو تقوم بتوزيع البترول ومنتجاته فى مصر حتى عام ١٩٥٤ حين ووجهت بصعوبات تعلقت بأسعار بيع بعض المنتجات البترولية بعد أن قامت الحكومة المصرية فى ذلك العام بعقد اتفاقية لتسعير تلك المنتجات مع الشركات الموزعة بمصر ومن بينها شركة إسو ، وحيث أن الحكومة حددت أسعار منخفضة لمنتجات البترول بما فيها البنزين وزيوت التشحيم على الأخص ، أنشأت بمقتضى ذلك الاتفاق صندوقا عرف « بصندوق موازنه الأسعار » لمقابلة تعويض الشركات عن الخسائر التى تنجم عن هذا التسعير ، ولكن نتيجة لممارسة الشركة فى السنوات التالية لبيع المنتجات البترولية بالأسعار المحددة من الحكومة تعرضت لعدة خسائر ، طالبت الصندوق بتعويضها عنها ، ولكن قامت خلافات حول قيمة تلك الخسائر بين الطرفين - الصندوق والشركة - حتى فكرت الشركة فى رفع الأمر للقضاء المصرى ، ولكن مستشارها القانونى نصحها بتسوية الأمر وديا مع الحكومة بدلا من اللجوء إلى القضاء الذى قد تمتد إجراءاته لفترات طويلة وقد يجئ بأحكام فى غير صالح الشركة[٤] . كما واجهت الشركة أيضا صعوبة أخرى فى عام ١٩٥٦ نتيجة تجميد أمريكا لأرصدة

(١) الوقائع المصرية : عدد ١٥٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩

(٢) نفس الدورية : عدد ٥٤ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

(*) وهى فرع مملوك بالكامل لشركة ستاندارد اويل اوف نيوجرسى بأمريكا ، أسس بالقاهرة فى عام ١٩٤٧ ويقوم بأعمال تسويق البترول ومنتجاته سواء المنتج المحلى أو المستورد ،وامتد نشاط هذا الفرع التجارى لعدة دول فى الشرق الأوسط إلى جانب مصر منها السودان ، ليبيا ، سوريا ولبنان .

(٣) Mattison, Frances c. : Op. Cit., p.p. 13/14.

(٤) USNA. Dos., 874. 2553/10-1056 · Memo regards foreign petroleum distributers operting in Egypt, dated 10/10/1956. p.p. 2-4.

مصر الدولارية لديها ، مما أثر على إمكانية الشركة فى استيراد زيوت التشحيم من أمريكا حيث أن مصر - رخصت للشركة بالاستيراد خصما من حساب تلك الارصدة المجمدة - ولكن سياسة وزارة الخزانة الأمريكية فى عدم منح أذونات خصما من تلك الارصدة - أعاقت السحب عليها وبالتالى تسببت فى محاولة الشركة الاستيراد من إيطاليا - الذى قد يستغرق عدة شهور - ونتيجة لكل هذه الصعوبات فكرت الشركة فى عام ١٩٥٦ إغلاق مكتبها بمصر وايقاف أنشطتها بها وتحويله إلى بيروت[١] . إلا أنه فى عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاق بين وزارة الصناعة وشركة إسو لتسوية جميع الخلافات التى كانت معلقه بين الحكومة والشركة منذ عام ١٩٥٤ ، وبذا بدأت الشركة صفحة جديدة لاستئناف نشاطها فى مصر[٢].

شركة كاليفورنيا تكساس للبترول: California Texas Oil Company

وفى ذات العام الذى تأسست فيه شركة ستاندرد ، تأسست شركة أمريكية أخرى تدعى شركة كاليفورنيا تكساس للبترول ، مركزها الرئيسى بالاسكندرية ، لمدة خمسين عاما كشركة مساهمة مصرية ، وكان غرضها الرئيسى العمل فى الاتجار فى جميع منتجات البترول- خاصة زيوت الوقود والديزل - سواء المنتج محليا أو المستورد ، وبلغ رأس مالها عند التأسيس ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى مقسم إلى ٥٠٠٠ سهم بواقع أربع جنيهات لكل منها ، وبالرجوع لمرسوم تأسيسها تبين أن شركة كاليفورنيا تكساس أوف نيويورك للبترول - وهى شركة أمريكية - إمتلكت ٤٣٠٠ سهم من أسهم الشركة وامتلك بقية الأسهم أربعة من الأمريكيين وثلاثة من المصريين بواقع ١٠٠ سهم لكل منهم[٣]. وقد زيد رأس المال الشركة فى عام ١٩٤١ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى أخرى مقسمة إلى ٥٠٠٠ سهم جديدة بنفس قيمة الأسهم المصدرة عند التأسيس ، وبذا وصل رأس مال الشركة إلى ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى وظل كذلك دون تغيير طوال فترة الدراسة[٤] .

ولقد تطور عمل الشركة من مارس ١٩٣٨ فأمتد إلى مجال البحث عن البترول بعد أن منحت تراخيص للبحث عنه فى عدة مناطق مختلفة فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة

---

(١) Ibid: P.4.

(٢) الجمهورية : العدد ٢٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٣٠.

(٣) الوقائع المصرية : عدد ٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١

(٤) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونيه ، ١٩٥٣، ١٩٥٤ ، ص ٣٩٩ .

سيناء إلى جانب استمرارها فى عملها الأساسى وهو الاتجار فى منتجات البترول . وظلت تمارس أعمال البحث عن البترول حتى توقفت فى يوليو عام ١٩٤٠ نظرا لمخاطر الحرب وخاصة لقرب أماكن التنقيب التى كانت تعمل فيها فى الصحراء الغربية من معسكرات القوات البريطانية واحتمال تحول المنطقة إلى مسرح للعمليات الحربية ، ونظرا للعجز الشديد الذى تعرضت له القوات البريطانية فى الحصول على معدات النقل ذاتيه الحركة المجهزة للعمل فى المناطق الصحراوية ، هددت الشركة بمصادره هذه المعدات فى حالة عدم قبولها بيعها لها .. وبالفعل قامت الشركة ببيع بعض المهمات للقوات البريطانية . وكان يعمل لدى الشركة حتى عام ١٩٤٠ - قبل توقفها عن مجال البحث - خمسة وثلاثون خبيرا أمريكيا ومائه عامل مصري. إلا أن هذا العدد قد تقلص إلى درجة كبيرة بتأثير ظروف الحرب التى تسببت فى وقف عمليات البحث[١] .

لم تستأنف الشركة عمليات البحث مرة أخرى حتى بعد انتهاء الحرب ،وذلك لعدم استطاعتها التكيف مع قوانين المناجم والمحاجر المصرية واقتصر عملها على استيراد البترول ومنتجاته من شركة بابكو بالبحرين - وهى شركة تمتلك أسهمها بالكامل شركة كاليفورنيا تكساس للبترول بنيويورك - كذلك قامت بتوزيع حوالى ٢٠٪ من البترول ومنتجاته محليا ، وبذا عادت لتصبح مجرد شركة تجارية ، وقد تعرضت الشركة لبعض الصعوبات فى نهاية الأربعينيات تمثلت فى سداد ما تستورده من منتجات البترول بالدولار نظرا لقلة الدولارات ورغبة الحكومة المصرية سداد تلك المستحقات للشركة بالاسترلينى لكنها أصرت على ضرورة تحصيلها بالدولار[٢] . وواصلت الشركة أعمالها التجارية فى مصر حتى نهاية فترة الدراسة ولكن ما لبثت أن تعرضت لصعوبات من جراء اتفاقية السعر التى أبرمتها الحكومة المصرية مع شركات البترول الموزعة فى مصر عام ١٩٥٤ - كما سبق ذكره - كذلك تغير مسماها بقرار وزارى فى عام ١٩٥٥ ليصبح شركة كالتكس (مصر) بدلا من كاليفورنيا تكساس للبترول[٣] . لم تسوّ مشكلة الأسعار بين الشركة والحكومة المصرية إلا فى عام ١٩٥٧ حين وقعت اتفاقية بينها وبين وزارة الصناعة كشركة ستاندرد ، حلّت بمقتضاها جميع الخلافات التى كانت قائمة منذ عام ١٩٥٤ لتبدأ الشركة فى ممارسة أعمالها مرة أخرى دون أية عراقيل[٤] .

---

(١) USNA. D.O.S., 883-6363/14: From American Legation. Cairo to the Secretary of State. Washingten dated 23/1/1941. p.p. 2-3.

(٢) F.O. 371/69184 . JE 1260 . From British Embassy. Cairo to Foreign office. dated 20/1/1948. USNA., D.O.S., 874-2553/10-1056 : Memo regards foreign petroleum distributers operating in Egypt dated 10/10/1956. p.2.

(٣) الوقائع المصرية : عدد١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٩

(٤) الجمهورية : العدد ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢

بعض شركات البترول الامريكية الاخرى التي اقتصر عملها في الصحراء الغربية :

شجع إصدار مصر لقانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لعام ١٩٥٣ العديد من شركات البترول الأمريكية لاستثمار جزء من رأس مالها للتنقيب عن البترول فى مصر فى أماكن لم يسبق ارتيادها لأية شركة أجنبية أخرى من قبل . وبالفعل دارت مشاورات فى ذات العام بين الحكومة المصرية وإحدى شركات البترول الأمريكية تدعى "Pacific Western Oil Co" وكادت الحكومة تزمع منح ترخيص لتلك الشركة للبحث عن البترول فى منطقة شاسعة بالصحراء الغربية ، غربى النيل - على أن تتنازل الشركة عن نصف المساحة بعد مرور عام من البحث . ولكن بناء على ما أبداه سفير مصر فى واشنطن من نصيحة كنتيجة لمشاوراته مع أحد كبار خبراء البترول الأمريكيين ، أوضح أنه ليست من مصلحة مصر إعطاء شركة واحدة مساحة كبيرة لأن هذا يقلل من فرص المنافسة بين الشركات ، كذلك أن شركة باسيفيك مشغولة بالعمل فى عدة أماكن أخرى يصعب معها القيام بالتنقيب فى مصر فى مثل هذه المساحة ، كما أن تنازل أى شركة عن منطقة سبق أن رخص لها بالبحث فيها لا يغرى الشركات الاخرى على الأقدام للعمل فيها فيما بعد ، لذا أرجأت الحكومة المصرية منح الترخيص لتلك الشركة[١] .

وكنتيجة لما قام به المهندس أحمد عبود من مشاورات مع بعض شركات البترول الأمريكية الكبرى أثناء تواجده بأمريكا عام ١٩٥٣ - كما سبق ذكره - نجح فى الاتفاق مع اثنتين من الشركات الكبرى هناك وهما : شركة كونرادا المتحدة للبترول (Conrada Petroleum Corporation) ، شركة سيتيز سرفيس الشرق الأوسط للبترول .Cities Service-Mid East Oil Corp، التى سميت فيما بعد باسم ايجبشيان أويل اكسبلوريشن The Egyptian Oil Exploration Company - بعد أن ساهم المهندس أحمد عبود معها بنسبة ١٠٪ من أسهمها ، على أن تقدما طلبات للحكومة المصرية للترخيص لهما فى البحث عن البترول فى الصحراء الغربية ، وفى ٣ فبراير عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ خول بمقتضاه لوزير التجارة والصناعة المصرى منح تراخيص للبحث عن البترول واستغلاله لشركة كونرادا لمدة ٣٠ عاما قابلة للتجديد لمدة ثلاثين سنة أخرى فى مناطق متعددة بالصحراء الغربية تقع بين خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء وخط طول ٣٠ شرق والحدود المصرية الليبية غربا والحد الشمالى مياه البحر المتوسط، وفى ٢٠ مايو من ذات العام

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٣/٧/٢٠٣جـ١ (سرى) ، خطاب من وكيل الخارجية الى وكيل وزارة التجارة الصناعة بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٨ ، بخصوص إعطاء ترخيص بالتنقيب عن البترول .

صدر قانون آخر رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٤ حول لوزير التجارة والصناعة أيضا منح ترخيص للبحث عن البترول واستغلاله لشركة الاجيشيان لنفس المدة المعطاة لشركة كونرادا فى مناطق متعددة من الصحراء الغربية تقع بين خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء وخط طول ٣٠ شرقًا والحد الشرقى مياه النيل وفرع رشيد والحد الشمالى مياه البحر المتوسط، وبذا تجاورت منطقتا الترخيص الممنوحة للشركتين[١].

ولما رأت الشركتان أن المساحة الممنوحة لهما للتنقيب فيها بالصحراء الغربية من الكبر بمكان، قررتا إشراك بعض الشركات الأمريكية الأخرى معهما. فاشترك مع شركة كونرادا شركتان هما: كونتيننتال للبترول Continental Oil Co وأوهايو للبترول The Ohio Oil Co، كما اشترك مع شركة اجيشيان رتشفيلد البحر المتوسط للبترول Richfield Mediterranean Oil Company. ولما لم يكن لتلك الشركات أنشطة فى مصر من قبل فى حين أن جميعها كانت لها فروع بدول عديدة فى منطقة الشرق الأوسط، تعمل فى مجال البترول، وحتى لا تتضارب أعمال تلك الشركات فى مصر قررت اسناد مهمة تنفيذ عمليات البحث والاستغلال للشركة المصرية / الأمريكية للبترول The Egn. / American Oil Company[*]، لتنوب عنهم، فى كافة الأعمال المتعلقة بالمساحات المرخص بها لشركة كونرادا وإيجيشيان فى مصر، على أن يمثل أعضاء من تلك الشركات فى مجلس إدارتها للأشراف على التنفيذ والنواحى المالية[٢].

وفيما يتعلق بأهم أنشطة الشركة المنفذة فى فترة الدراسة، قررت الشركة مبدئيا إنفاق مبلغ ٥٠ مليون دولاراً فى عمليات البحث خلال مدة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات قبل أن تفكر فى الانسحاب ما لم تجد بادره توحى بوجود بترول فى المنطقة وقد أملت أن تبدأ فى عمليات الاستخراج والتسويق مع نهاية عام ١٩٥٦. وأولى المناطق التى بدأت الشركة بالبحث فيها كانت تقع جنوب غرب الاسكندرية، وقد وقع الاختيار عليها بعد الدراسات الجيولوجية التى قامت بها لفحص طبقات التربة والتى بشرت باحتمال وجود بترول فيها فاستأجرت الشركة بعض معدات الحفر الموجودة فى مصر من شركة سكونى، ولكن واجهت الشركة مشكلة كبيرة تمثلت فى وجود ما يتراوح بين ثلاثين إلى أربعين مليون لغم مزروعة بمعرفة قوات روميل الألمانية فى المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

---

(١) الوقائع المصرية: العددان ٩ مكرر أ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٤، ٤٠ مكرر بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٥٤.

(*) وهى فرع مملوك بالكامل لشركة كونتنتال.

(٢) USNA., D.O.S., 874-2553/2-1755: From Am. Embassy. Cairo to D.O.S., Washington. dated 17/2/1955. p.p 1-3

فكان عليها أولا تطهير المنطقة من تلك الألغام ، ثم البدء فى عمليات الحفر ، وقد رصد مليونين من الدولارات عن عام ١٩٥٥ للانفاق على عمليات التطهير فاستعانت ببعض خبراء الألغام الأمريكيين الذين اشتركوا فى مسرح العمليات الحربية فى هذا المجال فى الحرب العالمية الثانية كما استعانت ببعض الخبراء المصريين من رجال الجيش المصرى المتخصصين فى نزع الألغام ، فضلا عن استئجارها للعديد من المعدات الحديثة للكشف عن الألغام من وزارة الدفاع الأمريكية لتطهير المنطقة تمهيدا للعمل فيها[١] ، ونتيجة لكل هذه الجهود التى بذلتها الشركة نجحت فى يوليو عام ١٩٥٥ من اكتشاف أول بئر للبترول فى المنطقة ، وكان يقع على بعد خمسين ميلا غرب الاسكندرية [٢] ومن الشركات الأمريكية الأخرى التى اقتصر عملها على البحث والاستغلال فى مناطق مختلفة من الصحراء الغربية شركة صحارى للبترول Sahara Petroleum Co ، وإن كانت لا تقارن من حيث الحجم والإمكانيات بالشركات الأمريكية السابق التنويه عنها والتى عملت فى هذا المجال فى ذات المنطقة وقد بدأت أعمالها فى عام ١٩٥٤ وقامت بعدة محاولات للتنقيب عن البترول فى مناطق مختلفة فى الصحراء الغربية ، إلا أنها حتى عام ١٩٥٦ لم توفق فى العثور على أية بادرة تفيد وجود البترول فى المناطق التى أجرت البحث فيها رغم أنها قامت بإنفاق ما يقرب من ٢٩ مليون جنيه مصرى فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، مما حدا بها التفكير فى الانسحاب من كافة الأعمال فى تلك المنطقة ، ولكن فى أوائل اكتوبر عام ١٩٥٧ استطاعت الشركة التوصل إلى اكتشاف بئر للبترول فى منطقة الغزالات بالقرب من منخفض القطارة على عمق قدم واحد من سطح الأرض ، مما أعطاها بادره أمل فى الاستمرار فى مواصلة عمليات البحث فى مناطق أخرى لم يتم العمل فيها من قبل بغية العثور على أبار أخرى[٣] .

إلى جانب اشتراك شركات البترول الأمريكية فى مجال البحث عن البترول واستخراجه وتسويقه فى مصر ، تقدمت بعض الشركات الأمريكية فى عام ١٩٥٧ للحكومة المصرية للاشتراك فى المشروع المزمع إقامته لمد خط أنابيب للبترول مابين السويس ، وبورسعيد ، ولكن عقب تشاور تلك الشركات مع وزارة خارجيتها فى هذا الشأن أوصت الأخيرة بإرجاء المساهمة فى هذا المشروع كنوع من الضغط

(١) Ibid.. 874-2553/1-1955 : Memo - of conversation regards operations of Egn./American Oil co. in Egypt , dated 17/1/1955. p.p. 1-2.

(٢) Ibid : 611 - 74/7 - 2155 - E.S/MC : Memo- of conversation regards Egn. U.S. Relations dated 21/7/1955. p.2.

(٣) الجمهورية : الاعداد رقم ١٠٤٥ بتغاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢ ، رقم ١٣٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٦ ، شريف حسن قاسم " المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

الاقتصادى على مصر عقب تأميمها لشركة قناة السويس ، ولكن ما لبثت مصر الخروج من هذا الضغط بتوقيعها اتفاقا مع أوناسيس صاحب شركة من أكبر شركات ناقلات البترول فى العالم لتنفيذ المشروع دون اللجوء للمساهمة الأمريكية ، وعقب هذا الاتفاق أعربت الشركات الأمريكية عن استيائها لاذعانها لتوصيات وزارة الخارجية الأمريكية بعدم الاشتراك فى مشروع مدّ خط الانابيب لما كان سيحققه لها من أرباح كبيرة[١] .

وبتتبع نشاط الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول فى مصر ، يمكن أن يقال بصفة عامة أن معظم الشركات التى عملت فى مصر فى فترة الدراسة اتجه نشاطها للاتجار فى البترول ومنتجاته سواء المنتج محليا أو المستورد . كما يُلاحظ أن القوانين المصرية الخاصة بالمناجم والمحاجر كانت قد أثرت بشكل أو آخر على تحويل بعض تلك الشركات عن العمل فى مجال البحث والاستخراج للبترول إلى الاتجاه للاتجار فيه ، إلا أن البعض الآخر من تلك القوانين قد عمل وخاصة فى الخمسينات على اجتذاب بعض شركات البترول الأمريكية الكبرى للعمل فى مجال التنقيب والاستخراج . كذلك عمل النشاط الأمريكى فى مجال البترول على زيادة انتاج مصر من البترول ومنتجاته ، وبالتالى ساهم - إلى حد ما - فى خفض الكميات التي تحتاجها مصر منه من الخارج . ومع أن تلك الشركات قد حققت أرباحا طائلة من جراء عملها فى مصر لم تكن لتتوفر لها لو استثمرت فى بلدها الاصلى ، إلا أن مصر قد استفادت أيضا بحصولها على بعض العائدات من عملية الاستخراج والتصدير ، مما قد عاد بالفائدة ولو بشكل غير مباشر على تنمية الاقتصاد المصرى لو أن مصر وظفت تلك العائدات فى إقامة مشروعات للتنمية وذلك إلى جانب ما اكتسبته العماله المصرية التى عملت فى تلك الشركات من خبرات فى مجال البحث والاستخراج للبترول وما حصلت عليه من أجور مرتفعة أدت إلى رفع مستوى معيشتها إلى حد ما . هذا فضلا عما قامت به تلك الشركات من كسر احتكار شركات البترول البريطانية فى هذا المجال فى مصر، نظرا لما تمتعت به الشركات الأمريكية من إمكانات ضخمة من الناحية المالية والمعدات الحديثة والتقنيات المتقدمة والخبرات الفنية الكبيرة حيث أن شركاتها لها فروع تعمل فى مجال البترول فى العديد من مناطق العالم بما فيها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط .

ثانياً: في المجالات الاخرى:

لما كانت الاستثمارات فى مصر تتركز فى أيدى الأجانب حتى أربعينيات القرن العشرين بتشجيع من المستشارين الإنجليز العاملين بالحكومة المصرية من أوائل القرن ، كذا الامتيازات

(١) الجمهورية : العدد ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢

الأجنبية ، أصبحت الشركات الأجنبية فى وضع متميز وقد سيطرت على معظم أوجه الاقتصاد المصرى ، وكان أفضل أشكال الشركات لدى المستثمرين الأجانب فى تلك الفترة متمثلا فى الشركات ذات الامتيازات طويلة الأجل ، مما دعا الحكومة المصرية فى النصف الثانى من الأربعينيات وحتى نهاية فترة الدراسة إلى إصدار العديد من القوانين والقرارات التى أثرت على نشاط الشركات الأجنبية المساهمة ، بما فيها الشركات الأمريكية العاملة فى مختلف المجالات الاقتصادية فى مصر وشركات التأمين عدا شركات البترول التى صدر لتنظيمها عدة قوانين وقرارات خاصة بها كما سبق ذكره[١] .

ويرجع صدور أول قانون فى تلك الفترة إلى مشروع قانون تقدمت به بعض عناصر الرأسمالية المصرية - وهو الذى نفذ فى بنود قانون ١٣٨ الذى صدر فى عام ١٩٤٧ - لزيادة نشاطها فى مصر فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان المشروع يقضى بأن تكون نسبة رأس المال المصرى فى الشركات العاملة فى مصر بواقع ٥١٪ ولا تقل العماله المصرية عن ٩٠٪ تتقاضى أجورا توازى ٨٠٪ من مجموع الأجور ولا يقل عدد الموظفين المصريين عن ٧٥٪ يتقاضون ٦٥٪ من إجمالى المرتبات . كذا إتاحة مساحة أكبر للمصريين فى مجالس إدارة الشركات ، وعدم اشتراك الوزراء السابقين فى مجالس الإدارة إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تركهم الوظيفة ، على ألا يسرى هذا المشروع على الشركات السابقة لإصدار القانون ، وقد عمل إسماعيل صدقى أثناء توليه رئاسة مجلس الوزراء على إرجاء اصدار قانون يضمون هذا المشروع ، مما عجّل بتأسيس ٥١ شركة جديدة فى عام ١٩٤٦ تهربا من تطبيق أحكام القانون المزمع إصداره . اعترضت الرأسمالية الأجنبية فى مصر على هذا المشروع ،كما تخوفت دوائر الأعمال الأجنبية وخاصة الأمريكية منها مما سيحدثه من تأثير على الشركات التى كانت تنوى القيام بأنشطة في مصر ، كذلك اعترض عليه كبار الرأسماليين المصريين - الوثيقى الصلة بالمستثمرين الأجانب - ولكن ممثلى الرأسمالية بالبرلمان طمأنوا أصحاب المشاريع الأجنبية وأكدوا أن مشروع القانون لا يهدف إلى التمييز بين المصريين والأجانب ، بل إنه يعد محاولة لا يجاد فرص عمل للمصريين وضمانا لتوظيف رأس المال واشتراكه فى المشروعات[٢] .

وقد قامت العديد من الجهات الأمريكية سواء فى مصر أو فى أمريكا بدراسة مشروع القانون وأبدت استيائها لما جاء به ، وهذا ما عبرت عنه إحدى إدارات المفوضية الأمريكية بالقاهرة موضحه أنه سيكون فى غير مصلحة مصر - من وجهة نظرها - إذ أنه لا يشجع الشركات الأمريكية أو رجال

---

(١) Tignor. Robert L. : Op. Cit., P. 181.

(٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٩٠ - ١٩١ .

الأعمال الذين بنوور ارتياد مجالات جديدة فى مصر فى فترة ما بعد الحرب كذلك سيؤثر على فرص العمالة التى تتيحها الشركات الأجنبية للعمالة المصرية . إذا ما توقفت عن العمل فى مصر من جراء هذا المشروع كما أعد الكونجرس الأمريكى تقريرا حول ما تنوى الحكومة المصرية إصداره من قانون جديد للاستثمار تزيد فيه نسبة مساهمة الوطنيين فى رأس المال والإدارة للشركات ، ووضح أن ذلك سوف يعرقل فرص الاستثمارات الإمريكية فى مصر[١]

ورغم ما أثير من اعتراضات فى الدوائر الاقتصادية المصرية والأجنبية حول مشروع قانون الشركات المساهمة إلا أنه أثناء تولى النقراشى رئاسة الحكومة الائتلافية عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ استطاع البرلمان المصرى عام ١٩٤٧ تمرير مشروع القانون وصدر قانون الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ وكان الهدف من إصداره تنشيط البرجوازيه المصرية وزيادة مساهمتها فى الاستثمارات. كذا فإنه يعد محاولة للتمصير الجزئى للشركات الأجنبية مع عدم الاصطدام بالرأسمالية الأجنبية القائمة فى مصر من قبل ومحاولة التعايش معها ، وكان لما أصدرته مصر من قوانين تبيح فتح باب التجنس للأجانب دليلا على ذلك ، إذ أعطى الأجانب فرص لكسب تسهيلات والاستمرار فى مزاولة النشاط الاستثمارى فى مصر ، أى أن أهداف القانون كانت قصيرة الأجل ولم تقدم حلولا جذرية لأوضاع الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، وقد تطابقت بنود القانون فى معظمها مع ماجاء بالمشروع الذى سبق أن قُدم عام ١٩٤٥ ، إلا أنه تضمن بعض بنود أخرى من أهمها : عدم جواز صرف أرباح المساهمين فى الشركات بما يزيد عن ١٠٪ ويحتفظ ببقية الأرباح كاحتياطى يُوظف لإقامة مشروعات جديدة تخدم مصر أو التوسع فى المشروعات القائمة ، كذا حدد حدا أقصى للامتيازات التى تعطى للشركات الجديدة لمدة ٣٠ ثلاثون عاما ، بالإضافة إلى وضع ضوابط مقيدة تتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال الأصلى للخارج بالدولار نظرا لقلة الدولارات لدى مصر ، على أن تسرى بنود القانون على الشركات الجديدة وتعفى الشركات القائمة من شرط الـ ٥١٪ الخاصة بملكيه الأسهم للمصريين حتى انتهاء مدتها ، ويطبق عليها عند طلب أى زيادة لرأس المال . أما باقى بنود القانون فتسرى على جميع الشركات القائمة والجديدة مع منح فترة سماح لمدة ثلاث سنوات للشركات القائمة قبل إصدار القانون حتى تتكيف مع بنوده[٢] .

---

(١) USNA. D.O.S.: 883 5034 / 11 - 2345 : From the Foreign Service of American Legation, Cairo to S.O.S. Washington, dated 23/11/1945, p.2. Goodfried, Nathan : An American development policy for the third world, p. 335

(٢) مجلة غرفة القاهرة السنة الثانية عشر ، العدد السابع ، اغسطس ديسمبر ١٩٤٧ ، ص ص ٨٤٧ ، ٨٥ ، ضرغ البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٩٢-١٩٣ Tigner, Robert L.: Op. cit., p.p. 179-180, 184

قاد بعض الأجانب القائمين بالأعمال فى مصر المعارضة ضد هذا القانون وخاصة فيما يتعلق بنسبة المصريين في مجالس إدارة ورأس مال الشركات ، الأمر الذى يؤدى إلى سيطرة المصريين على الإدارة وحلولهم محل الأجانب ، كما احتجوا بأنهم لن يتمكنوا من إحداث التغييرات المطلوبة طبقا لبنود القانون فى غضون الثلاث سنوات المحددة ، ولكن مع هذا أسرعت العديد من الشركات الأجنبية العاملة فى مصر بتنفيذ ما جاء بالقانون فى الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٢[١] . كما عقدت أمريكا فى أبريل عام ١٩٥٠ مؤتمر اقتصادى بالقاهرة ، جاء فى تقريره أن مصر مؤهله بما لديها من موارد وعماله مدربه وخبرات فنية للنمو اقتصاديا أكثر من باقى دول الشرق الأوسط ، ومن بين العوامل التى تساعدها على هذا النمو الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها ، وأوصوا بوضع برنامج فى هذا الشأن ، وقد قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة باستطلاع رأى رجال الأعمال الأمريكيين الذين تواجدوا أثناء انعقاد المؤتمر من وضع الاستثمارات الأمريكية فى مصر ومدى إمكانية زيادتها ، فأوضحوا أنهم مستائين مما جاء بقانون الشركات المصرى الجديد لعام ١٩٤٧ ، إذ أنهم حتى لو قبلوا غلبة رأس المال المصرى فى ملكية أسهم الشركات ، فهناك صعوبة فى غلبتهم فى الادارة ، لأن المستثمر الأمريكى يحرص على الإشراف على مشروعاته بنفسه ليضمن كفاءة سير العمل بالمشروعات ، كما أوضحوا أيضا أن عدم إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال الأصلى بالدولار - كما جاء بالقانون - شكل صعوبة أخرى أمام الاستثمارات الأمريكية فى مصر ، وطالبوا السفارة بمصر بأن يكون هذا من الموضوعات محل تفاوض بين الحكومتين المصرية والأمريكية مستقبلا[٢] .

وبالرغم من أن قانون الشركات عام ١٩٤٧ لم ينجح فى إنهاء سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى إلا أن بعض الشركات الأمريكية والبريطانية قد عملت فى المجال الصناعى بالاشتراك مع المؤسسات المحلية، وإن كانت سياسة الحكومة قد نجحت بصفة عامة فى أحداث تنمية صناعية جزئية فى البلاد. ومع أن الإجراءات الحمائية التى اتخذتها الحكومة قد نجحت فى إزالة الروتين الحكومى والسياسات المتضاربه والضرائب المرتفعه إلى حد ما، إلا إنها فشلت فى أن تصل بالانتاج إلى مستوى رفيع يتمثل فى التوحيد القياسى Standardization ، وقد أدرك المسئولون فى مصر أن تنمية رأس المال الوطنى لابد أن يصاحبها نوع من التعاون مع رأس المال أو الخبرة الفنية الأجنبية[٣] .

---

(١) Tigner, Robert L. : Op,. cit., p 181.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ٤٥/٤/١٥جـ٢ (سرى) ، مذكرة بشأن نصيب مصر من ابحاث المؤتمر الاقتصادى الامريكى الذي عقد بالقاهرة ، بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٠ .

(٣) Goodfried. Nathan : An American Development policy, p. 339.

من هذا المنطلق أجرت فى عام ١٩٥١ لجنة شئون التجارة الخارجية التابعة لوزارة الخارجية برئاسة وكيل الوزارة التى ضمت فى عضويتها وكيل وزارة التجارة والصناعه ، مشاورات مع بعض أعضاء السلك الدبلوماسى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لدراسة مدى إمكانية الموافقة على تصدير جزء من أرباح الشركات الأمريكية إلى الخارج بالدولار ، إذا كان الاستثمار ينتج سلعا تحقق حصيلة دولارية ، وفيما عدا ذلك فلن يتوافر لمصر دولارات لتلك الشركات لتحويل أرباحها ، كما تشاور أعضاء اللجنة المصرية مع الأعضاء الأمريكيين حول ما تزمع الحكومة المصرية إجرائه من تعديلات على قانون الشركات لعام ١٩٤٧ وخاصة للمادة المتعلقة بملكية الأجانب فى رأس مال الشركات ، أما عن نسبة الموظفين والعمال المصريين فى الشركات ، فقد أوضحوا لهم أنه من خلال الممارسة العملية تبين أن معظم الشركات الأجنبية بما فيها الأمريكية قد طبقت ما جاء بقانون عام ١٩٤٧ فى هذا الشأن ، ولم يتبق سوى عشرون شركة تساعدهم الحكومة المصرية على تذليل العقبات التى تحول دون تطبيق بنود القانون فى هذا الخصوص ، كما أكدوا لهم أن وزير التجارة والصناعة قد بعث إلى مجلس الدولة يستطلع رأيه بصدد ما ينويه من إجراء تعديل يتعلق بملكية المصريين لنسبه الـ ٥١٪ من أسهم الشركات التى نص عليها قانون عام ١٩٤٧ ، نظرا لما تعانيه الشركات الأجنبية من صعوبة التحقق من نسبة عدد المساهمين المصريين لأن عددا كبيرا من أسهم الشركات تتداولها إيدى كثيرة[١] .

وفى الوقت الذى أقر فيه مجلس الدولة عام ١٩٥٠ التعديلات التى طالب بها وزير التجارة والصناعة لبعض مواد قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أنه لم يصدر قانون بها حتى عام ١٩٥٢ ، حين أيقنت حكومة الثورة أهمية الاستثمار الأجنبى ودوره فى التنمية الاقتصادية التى هدفت إليها ، فحرصت علي اتخاذ إجراءات من شأنها التيسير على المستثمرين الاجانب فى مصر من أهمها : إطالة مدة إقامة المستثمرين الأجانب فى مصر إلى ١٥ سنة وإنشاء مجلس الإنتاج القومى لدراسة المشروعات التى يمكن عرضها على هؤلاء المستثمرين ، كذلك إدخال تعديلات على قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة ، وأول هذه التعديلات تمت بإصدار قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ الذى عدل نسبة الملكية للأجانب فى أسهم الشركات المساهمة لتصبح ٥١٪ ، ٤٩٪ للمصريين ، على أنه فى خلال شهر من بداية طرح أسهم أية شركة للإكتتاب يمكن زيادة نسبة ملكية الأجانب عن ٥١٪ ما لم يغط المصريون النسبة الخاصة بهم . على أن يطبق هذا القانون على الشركات الجديدة ، وعلى كل زيادة تطرأ على رأس مال الشركات القائمة أو عند تجديدها [٢] .

---

(١) الاهرام : العددان ٢٣٣٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٢٠ ، ٢٣٤٦٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩

(٢) وثائق وزارة الخارجية محفظة رقم ٥١ ملف ٣ ٢/٧/٢ (سرى) . تقارير سفارة واشنطن الاقتصادية بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٣ . الوقائع المصرية عدد ١١٨ بتاريخ ١٩٥٢/٨/٤

ثم تلتها تعديلات أخرى جاء من أهمها صدور قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالشركات المساهمة. وأهم ما جاء فيه من بنود السماح بتحويل ١٠٪ من أرباح الاستثمار الأجنبى فى مصر بنفس العملة المستثمر بها، وبسعر الصرف المعمول به عند التحويل، وإذا زادت الأرباح عن ١٠٪ فى إحدى السنوات ترحل تلك الزيادة لحساب السنوات التى تقل فيها النسبة عن ١٠٪ كما سمح بتحويل رأس المال الأصلى بعد انقضاء مدة خمس سنوات من وروده إلى مصر بنفس العملة الأصلية التى ورد بها بواقع ٢٠٪ سنويا، كذلك السماح للخبراء والموظفين الأجانب بتحويل ٥٠٪ من مرتباتهم إلى الخارج وإعفاء الشركات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة سبع سنوات من تاريخ تأسيسها، فضلا عن إعفاء الأرباح المجنبة بغرض الاستثمار في مشروعات جديدة أو لزيادة نشاط المشروعات القائمة من نسبة ٥٠٪ من تلك الضريبة. كما تقرر إنشاء لجنة لاستثمار المال الأجنبى بوزارة التجارة والصناعة علي أن يمثل فيها إلى جانب بعض أعضاء الوزارة المذكورة مندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم للانتاج القومي والبنك المركزي، تركزت أعمالها في دراسة الطلبات التي يتقدم بها المستثمرون الأجانب الراغبون للاستثمار في مصر والموافقة عليها في غضون ثلاثة أشهر من تقديمها علي أن تساهم في مشروعات تساعد في عملية التنمية الاقتصادية في مصر، كما توافي المستثمرين الأجانب بالمعلومات التي تفيدهم في التعرف علي مجالات الاستثمار في مصر هذا فضلا عن التحقق من نسبة الـ ١٠٪ المحولة من أرباح الاستثمار للخارج، كذا الموافقة علي تحويل نسبة ٥٠٪ من أجور ومرتبات الفنيين والموظفين الأجانب العاملين في مصر بعد التأكد من مطابقتها للقانون كما تيسر تأشيرات الاقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال المستقدمين من الخارج للعمل في المنشآت الموظفة فيها الأموال الأجنبية . أى أن تلك اللجنة أُوكِلَ إليها جميع المهام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في مصر، ويعد هذا تيسيرا علي المستثمرين في التعامل مع جهة مختصة واحدة[١] .

وبنظرة عامة علي ماجاء بقانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ تبين أنه قد أعطي بعض الحقوق للأجانب وحافظ في نفس الوقت علي حقوق المصريين، إذ اعتبر الالات والمعدات ووسائل النقل التي تستخدمها الشركات الأجنبية جزءا من رأس المال، كما أنه أقر بعدم انتفاع المستثمر الأجنبي بما جاء بهذا القانون ما لم يكن يعمل في مجالات تخدم التنمية الاقتصادية في مصر، وبذا لن يقبل المستثمر الأجنبى علي توظيف أمواله في مشروعات ترفيه، كما أنه جَنَّب مصر من استخدام رأس المال الأجنبى

(١) نفس الدورية : عدد ٢٨ مكرر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢ ، البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس - العدد الأول ، ١٩٥٣ ص ص ٤٨ - ٤٩ .

في عمليات المضاربة إذ أن القانون لم يسمح للمستثمر الأجنبي بتحويل رأس ماله الاصلي إلا بعد مرور عشر سنوات للتأكد من جديته في الاستثمار كذلك أعطى الموظفين والخبراء الأجانب حقوقا كفلت تحويل نسبة معقولة من مرتباتهم التي يتقاضونها في مصر. وقد أزال القانون التخوف من إمكانية تحويل الأرباح بنفس عملة الاستثمار الأصلية وخاصة بالنسبة للدولارات ، لأنه فتح أماء الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة وليست الأمريكية فقط. فمهما كانت نسبة أرباح رؤوس الأموال الأمريكية المستثمره في مصر فلن تكون من الضخامة حتي لا تستطيع مصر الوفاء بها وان ما جاء بالقانون بتشكيل لجنة للاستثمار الأجنبي تضم في عضويتها العديد من المسئولين المتخصصين يحافظ بالطبع علي المصالح المصرية في كل ما يتعلق بهذا النوع من الاستثمار ويشجع في نفس الوقت المستثمر الأجنبي للمجيء للاستثمار في مصر دون تخوف[١] .

وفى إطار التعديلات التي أُتخِذَتْ منذ عام١٩٥٢ لتشجيع حركة الاستثمار في مصر سواء الأجنبي أو المصري صدر قانون رقم ٣١٥ لسنة١٩٥٥ الذي أجاز للشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التحويل إلى شركات مساهمة مصرية دون الحاجة إلي إجراءات تأسيس جديدة، كذا أعطي لمجلس الوزراء ترخيص بإصدار قرارات التحويل رغبة من المشرع فى توسيع قاعدة المستثمرين بأن حدد الحد الأدنى لقيمة السهم في الشركات المساهمة بجنيهين[٢] .

أما بالنسبة للقوانين المنظمة لشركات التأمين العاملة في مصر فقد صدر بصددها قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠، وأهم ما جاء به تكوين مجلس أعلي للتأمين يتبع وزارة المالية، يتولي الإشراف علي كل ما يتعلق بهيئات التأمين في مصر، كذلك إلزام جميع هيئات التأمين القائمة في مصر بالتسجيل في السجل المعد لذلك بوزارة المالية، علي ألا يتم تسجيل أية هيئة ما لم تأخذ شكل شركة مساهمة وألا يقل رأس مالها عن خمسين ألف جنيهًا مصريًا، ويُستثنَى من ذلك الشركات التي تم تسجيلها من قبل وفقا لقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٩ أما عن هيئات التأمين الأجنبية التي تعمل في مصر من خلال فروع تتبع لشركات مؤسسة فى الخارج وتعمل وفقا للقوانين المطبقة في بلادها، يجوز تسجيلها في مصر بقرار يصدر من وزير المالية بشروط وأوضاع خاصة يحددها بعد اخذ موافقه المجلس الأعلي للتأمين، وقد أعطى القانون فترة سماح لمدة ثلاث سنوات لجميع شركات التأمين حتي تتطابق مع أحكام هذا القانون[٣] .

---

(١) عبد المنعم البيه : البحث السابق ، ص ص ٤٤-٤٧ .

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٤٩ مكرر بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٦ ، حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) الوقائع المصرية : العدد ٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٨ .

ورغم ما شهدته مصر منذ أوائل الخمسينات من حرص الحكومة على تهيئة المناخ لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للعمل فى مصر وسنها العديد من القوانين والقرارات المشجعة للاستثمار الخاص سواء المصري أو الأجنبى ، وما قامت به من تمهيد للبنية الأساسية لتوجيه تلك الاستثمارات للعمل فى مجال الصناعات الكبري التي اعتبرتها الحكومة دعامة أساسية لتنمية الاقتصاد المصرى ، إلا أنها قد تبينت أن معظم رؤوس الأموال الأجنبية التي جاءت إلي مصر في الفترة من ١٩٥٣ وحتي ١٩٥٦ وُجِهَتْ إلي أنشطة اقتصادية أخري ، توظف ٨٤٪ منها في مجال البترول والسياحة والفندقة في حين وظف جزء ضئيل منها في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، ولم تتطرق - إلي حد كبير - للاستثمار في الصناعات الانتاجية والرأسمالية التي كانت تهدف إليها الحكومة من وراء تشجيعها للاستثمارات الأجنبية كذلك وكنتيجة لما اتبعته معظم البنوك الأجنبية من سياسة انكماشية بالنسبة للائتمان وإحجامها عن تمويل محصول القطن - سلعة التصدير الرئيسية في مصر - عقب تأميم مصر لشركة قناة السويس ، كذا ما قامت به شركات التأمين الأجنبية من تقليص أعمالها لإبرام عقود تأمين في مصر ، رأت الحكومة المصرية في أوائل عام ١٩٥٧ أن أفضل الوسائل لإنهاء سيطرة الأجانب علي الاقتصاد المصري وإحداث التنمية المطلوبة هو تمصير الاقتصاد المصري وتحويل رؤوس أموال الشركات العاملة في مصر إلى أيدي المصريين [١] .

وترجع أولي تلك الخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو التمصير إصدارها قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٧ الخاص بتمصير البنوك ، وقد ألزم هذا القانون جميع البنوك العاملة في مصر وأفرع ووكالات البنوك الأجنبية(*) ، أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية وعلي أن تكون جميع أسهمها أسمية ومملوكة دائما للمصريين ، علي ألا يقل رأسمالها المدفوع عند التأسيس عن خمسمائه ألف جنيها مصريا ، ويشترط أن يكون مجلس الإدارة والمسؤلين عن الإدارة من المصريين ، ولتطبيق ما جاء بأحكام هذا القانون صدر قرار وزارى رقم ٢١٢ في ١٩ فبراير من ذات العام أعطي مهلة سنة لجميع البنوك لتنفيذ ماجاء بالقانون علي أن تبدأ خلال أسبوعين من تاريخ إصدار القرار بتقديم أوراقها لوزارة المالية والاقتصاد لاتمام عملية التمصير ، كما أعطى القرار البنوك الأجنبية

---

(١) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ ، الجمهورية : العددان ١١٢٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٦ ، ١١٢٣ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٧ .

(*) والتي قدر رأس مالها حتي آخر ديسمبر ١٩٥٦ نحو ٥,٢ مليون جنيه مصرى ، تحكمت في نحو مائه مليون جنيهًا من جملة الودائع للبنوك التجارية التي زادت قليلا عن ١٩٥ مليون جنيهًا . كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المخصومة والسلفيات نحو ٧٦ مليون جنيهًا ، وكان الرقم الإجمالي لجميع البنوك نحو ١٥٨ مليون جنيهًا .

التي يصعب عليها تطبيق القانون فى خلال المدة المحددة لتقديم الطلب لوزارة المالية لمنحها مهلة أخرى من الممكن أن تصل إلى خمس سنوات مع ذكر مبررات ذلك[١]

وتلى قانون تمصير البنوك إصدار الحكومة في ذات التاريخ قانون رقم ٢٣ لعام ١٩٥٧ الخاص بالاشراف والرقابة علي هيئات التأمين ، ولما كانت شركات التأمين العاملة فى مصر غالبيتها في أيدي الأجانب ، وكانت تعد مجرد فروع صغيرة لشركات مراكزها الرئيسية في الخارج وبلغ عددها ١٢٣ شركة حتى عام ١٩٥٤ من مجموع الشركات العاملة فى مصر آنذاك البالغ عددها ١٣٥ شركة، امتلكت تلك الأفرع أصول قدرت بنحو عشرين مليون جنيه مصري من مجموع أصول كافة شركات التأمين مجتمعه والتي قدرت بـ ٣٨ مليون جنيه ، رأت الحكومة إصدار قانون يعدل بعض إحكام قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، وأهم ماجاء بهذا القانون الجديد أنه لا يجوز لأية هيئة تأمين العمل في مصر ما لم تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها اسميه مملوكه للمصريين دائما ، وعلي الا يقل رأسمالها عن خمسين ألف جنيه ، ويكون اعضاء مجلس الادارة من المصريين ، وقد صدر قرار وزاري رقم ٢١١ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٧ لبدء العمل بما جاء بالقانون رقم ٢٣ وأعطي جميع هيئات التأمين فرصه لمدة عام لتتوافق مع أحكام هذا القانون ، وعلى الهيئة التي تحتاج لمدة اطول التقدم بطلب لوزارة المالية في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار[٢] .

وحال إصدار قانوني التمصير رقمي ٢٣،٢٢ أصدرت الحكومة في ذات التاريخ أيضا قانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٧ الخاص بتنظيم أعمال الوكالات التجارية في مصر . وأهم ما تضمنه هذا القانون في مادته الأولي إلزام كل من يقوم بأعمال الوكالة التجارية في مصر التسجيل في سجل خاص معد لذلك بوزارة التجارة ، وأوضح فى مادته الثانية انه علي من يسجل في السجل المذكور أن يكون من المصريين أو من الشركات المساهمة المصرية التي تكون اسهمها اسمية مملوكه للمصريين دائما . وفي الثالث من فبراير عام ١٩٥٧ صدر قرار وزاري من وزير التجارة رقم ٤٣ حدد الخامس عشر من مارس من نفس العام آخر موعد لتطبيق احكام المادة الاولي علي الوكالات التجارية العاملة في مصر، وأول مايو من نفس العام كآخر موعد لتطبيق احكام المادة الثانية من نفس القانون ، وأوضح أنه علي الوكالات التى ترغب في الحصول علي مهلة خاصة تتجاوز المواعيد المحددة بالقرار ان تتقدم بطلب لوزارة التجارة مشفوعا بالمبررات[٣] .

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ٥ مكرر بتاريخ ١٩٥٧/١/١٥ ، البنك الاهلي المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ١٩٥٧ ص ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) البنك الأهلي المصرى : نفس المجلد ، نفس العدد ، نفس السنة السابقة ، ص ص ٤٧ - ٤٨

(٣) الوقائع المصرية : العددان ٥ مكرر (د) بتاريخ ١٩٥٧/١/١٥ ، ٢٠ مكرر بتاريخ ١٩٥٧/٢/٣

لم يثر إصدار الحكومة المصرية لقانوني ٢٢ ، ٢٣ ضجة في الأوساط المالية بقدر ما أثاره قانون ٢٤ بين الوكالات التجارية الأجنبية العاملة في مصر ، إذ اعدته بمثابة انهاء للنشاط التجاري الإجنبي في مصر والذي كان يعّد من أكبر الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها الاجانب ، وفيما يتعلق باثر ذلك القانون علي الشركات التجارية الامريكية بصفة خاصة - والتي تمثلت في نوعين أحداهما يعد مجرد وكالات استيرادية تقوم باستيراد السلع من امريكا وبيعها في مصر وليس لديها أيه طاقة انتاجية في مصر والأخرى تستورد بعض السلع وتجري عليها بعض العمليات التكميلية في مصر- أن سارعت تلك الشركات بتقديم احتجاجات إلى سفارتها بالقاهرة من أن القانون لم يضع تفسيرا واضحا لماهيه الوكالة التجارية التي ستطبق عليها بنود القانون ، وطالبوا السفارة بإجراء مشاورات مع الحكومة المصرية برفع شكواهم من آثار القانون الذي قد يؤدي بالعديد من الشركات لسحب انشطتها من مصر والاستغناء عن الموظفين المصريين العاملين بها ما لم تعمل الحكومة المصرية علي التخفيف من وطأة احكام قانون ٢٤ المجحف بمصالحهم[١] .

فما كان من السفارة الأمريكية بالقاهرة الا ان بعثت بقنصلها الاقتصادي للتشاور مع وزير التجارة المصري ، وأثناء اللقاء الذى تم بينهمافي اواخر فبراير ١٩٥٧ ، أعرب له القنصل عن استياء الاوساط التجارية الاجنبية العاملة في مصر وخاصة الامريكية منها من جراء قانون ٢٤ وطالبة بتفسير يوضح الحالات التي سيطبق عليها القانون والاخري التي ستعفي منه ، إذ أن ماجاء بالقانو ن لم يوضح تلك الحالات علي وجه التحديد فاجاب الوزير بأنه لا داعى لما يثار من قلق من أن العمل بهذا القانون سيقضي علي النشاط التجاري للشركات الأجنبيه في مصر ، إذ أنه لن يطبق علي الشركات التي تجرى بعض العمليات الإنتاجية أو التجميعية أو بعض عمليات التغليف والتعبئة في مصر علي ما تستورده من الخارج ، كما أن القانون لن يطبق علي الشركات التى تقوم بأعمال الوكالة التجارية الغير محتكرة لاستيراد سلعة ما ، بمعني أن لا تكون هي المستورده الوحيدة لتلك السلعة ، كما أعفي القانون أيضا الشركات الأجنبية التي تقوم بالخدمات كشركات الطيران والنقل البحرى والسياحة والطرق / ... الخ ، إذ أن الهدف الاساسي من جراء هذا القانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية علي إجراء بعض العمليات الصناعية علي ما تستورده ، وذلك لاتاحة فرص عمل امام المصريين والنهوض بالمجال الصناعي في مصر كذلك ابدى الوزير للقنصل استعداده لمقابلة اي مندوب عن أية شركة تجارية امريكية ترغب في التعرف علي المزيد من تفسيرات لهذا القانون وعن مدي تطبيقه علي الشركة ام لا [٢] . من هذا يتبين أن الضجة التى أثارتها الشركات التجارية الأجنبية لم

---

(١) USNA. D.O.S., 874. 19/2-2357 : From Am. Embassy Cairo to D.O.S., Washington, dated 23/2/1957, p.1. Tignor, Robert L.: Op.Cit., 332-333

(٢) USNA., D.O.S., Op.Cit., p.p. 3-4.

يكن لها أصل من الصحة ، لأن قانون ٢٤ لم يقيد حرية التجارة في مصر بل وضع ضوابط لاحكام تنظيم الحركة التجارية بما يتمشى مع مصالح مصر

وإلي جانب ما استثمرته رؤوس الاموال الامريكية فى مصر فى مجال البترول ، استثمرت أيضاً جزء من رؤوس اموالها فى بعض الانشطة الاقتصادية الأخرى من أهمها :

البنوك:

ومن المجالات التى وظف فيها رأس المال الامريكى استثماراته فى مصر مجال البنوك لأهميته لتيسير المعاملات بين مصر وامريكا والتخلص الى حد ما من التعامل من خلال البنوك البريطانية ، وإن كانت قد جاءت تلك الاستثمارات في هذا المجال علي نطاق ضيق ، تمثلت في إنشاء فروع لبنوك مراكزها الرئيسية في امريكا ، ومن أقدم تلك البنوك شركة امريكان اكسبريس (The American Express Company) ، يقع مركزها الرئيسي في نيويورك وقد أسست لها فرعا في مصر فى فترة ما بين الحربين العالميتين واستمرت تمارس اعمالها في مصر طوال فترة الدراسة ، وأهتمت بأعمال البنوك علي نطاق دولي الي جانب نشاطها السياحي والملاحي ، فكانت تصدر أوراق مالية (شيكات سياحية) قابلة للتداول بين البنوك ووكالاتها الفرعية ، وبصدور قانون ٢٢ الخاص بتمصير البنوك ، طلبت منحها مهلة خمس سنوات لتتمكن من التوافق مع ماجاء بالقانون من عمليات التمصير[١].

ومع زيادة اهتمام أمريكا بتوسيع نطاق مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، بعد اشتراكها الفعلي في مركز تموين الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية ، فكرت في نهاية الحرب في إنشاء فرع لبنك أمريكي آخر في مصر يدعي ذي فيرست ناشيونال سيتي بنك اوف نيويورك (The first National City Bank of New york) يكون مركزا لانشطته في منطقة الشرق الأوسط ككل ، لتوقعها بان المنطقة سوف تكون من أكبر مناطق إنتاج البترول في العالم في الفترة التالية للحرب ، وكانت لدي مسئولي المركز الرئيسى للبنك في نيويورك الرغبة في شراء أرض ومبني البنك الايطالي المصري بالاسكندرية بعد تصفيته نتيجة المصادرة - باعتباره من أملاك الدول المعادية - ليكون مقرا لفرع البنك في مصر ، ودارت مشاورات بين ممثلي البنك وبعض المسئولين المصريين عن التصفية خلال عام ١٩٤٥ ولكنها لم تسفر عن اتفاق ، وظل إنشاء فرع بنك ذي فيرست ناشيونال معلقا عدة سنوات وربما يرجع ذلك إلى تأثير النفوذ

---

(١) نبيل عبد الحميد سيد احمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩١ .

البريطاني في مصر ، إذ أن السفارة البريطانية بالقاهرة كانت ترصد حركة النشاط الأمريكي في مصر وتبدي استيائها من تزايد المصالح الأمريكية بها[١] ، الي ان تم أخيرا في عام ١٩٥١ تأسيس فرع للبنك بمصر واستمر يعمل بها طوال فترة الدراسة ، وفي عام ١٩٥٤ صدر قرار وزاري من وزير التجارة والصناعة ، رقم ٣٨٢ رخص لبعض البنوك تلقى الاكتتابات في أسهم وسندات الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، وفي أكتوبر عام ١٩٥٦ صدر قرار وزاري آخر رقم ٣٨٨ منح ترخيص لبنك ذى فيرست ناشيونال لتلقي الاكتتابات وبذا أدرج البنك ضمن البنوك العاملة في مصر المؤهلة لتلقي تلك الاكتتابات ، وفي عام ١٩٥٧ عندما صدر قانون تمصير البنوك طالب هذا البنك أيضا كسابقة الأمريكي مهلة خمس سنوات لاستكمال أعمال التمصير [٢] .

كما كان لمجهودات جيمس لانديس - أكبر ممثل للمصالح الأمريكية في مصر في بعض سنوات فترة الحرب - الفضل في إقناع مسئول أحد البنوك الأمريكية الكبري ويدعي تشيس الأهلي Chase National Bank للتفكير في نهاية فترة الحرب في إنشاء فرعا له فى مصر بعد الحرب وكنتيجة للمشاورات التي دارت بين مدير هذا البنك وبعض المسئولين في البنك البلجيكى والدولي في مصر - كما سبق ذكره - أرسل مندوبا من قبل البنك إلى مصر لدراسة السوق المصرية وامكانية انشاء فرع لبنك تشيس الأمريكي فيها ، وخرج من دراساته أنه نظراً لأغلاق اربعة بنوك للدول المعادية -اثنان ايطاليان ، واحد الماني وآخر يابانى - أصبح هناك فراغا في السوق المصرية يتيح فرصة لاستيعاب انشاء بنوك جديدة [٣] . وبالفعل تم انشاء فرع للبنك في الفترة التالية للحرب ، وامتد نشاطه للعديد من دول الشرق الأوسط ، ومارس أعماله بالتعاون مع البنوك الأمريكية الأخري[٤] . ولكنه تعذر الوصول إلى معلومات تلقي المزيد من الأضواء حول تاريخ إنشائه بالتحديد وحجم نشاطه في مصر وعما إذا كان قد استمر في العمل في مصر عقب اصدار قانون تمصير البنوك أم لا .

التأمين:

شاركت شركات التأمين البنوك في كونها اوعية لتجميع المدخرات واستثمارها وقد ساهم رأس المال الأمريكي في مجال التأمين في مصر بتأسيس عدة شركات عملت في مختلف أفرع التأمين و قد

---

(١) F.O.371/46004, J 467 , J818 : From British Embassy, Cairo to Anthony Eden , Secretary of State regard U.S. Activities in Egypt, dated 19/1, p. 4, 14/2/1945, p. 6.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٨٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١١ ، نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

(٣) F.O. 371/41397, J. 1843/ G : Letter from British Ambassador, Cairo to sir Maurice Peterson, F.O. London dated 16/4/1944, p. 88.

(٤) Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.6

جاءت في معظمها كأفرع لشركات امريكية عريقة في هذا المجال . حيث أنها تأسست في أمريكا في القرن التاسع عشر ، ومن أهم تلك الشركات شركات تأسست قبل فترة الدراسة واستمر عملها خلالها مرتبه حسب تاريخ قرار تسجيلها في سجل التأمينات بوزارة المالية :

شركة فايرمنز إنشورانس أوف نيويورك (Firemen's Insurance Company of New York)

تأسست في أمريكا عام ١٨٥٥ ومن المرجح أنها بدأت أعمالها في مصر كشركة مساهمة في فترة مابين الحربين العالميتين قياسا بباقي شركات التأمين الأمريكية الأخري التي تأسست في مصر في ذات الفترة - وذلك لتعذر معرفة تاريخ بدء عملها في مصر بالتحديد - برأس مال قدره ١٢.٦ مليون دولار أمريكي ، ويقع مركزها بالاسكندرية وتركز نشاطها في التأمين ضد الحريق وأخطار النقل البحري ، ووفقا لما جاء بقانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنظيم أعمال هيئات التأمين في مصر ، تقدمت الشركة بطلب في أوائل فبراير ١٩٥٢ إلى وزارة المالية والاقتصاد للتسجيل في سجل التأمينات ، وفي الثامن عشر من فبراير من نفس العام صدر لها قرار وزارى رقم ٢٤ بقبول تسجيلها علي أن يمتد عملها لمزاولة أعمال التأمين ضد مخاطر النقل البري والنهري إلى جانب أعمالها الأساسية ، وفي عام ١٩٥٤ صدر لها قرار وزاري آخر رقم ٧٣ ، أمتد بمقتضاه عملها ليشمل مجالات أخري من التأمين كالحوادث وأصابات العمل ، والسيارات ، وبذا توسع نشاط الشركة ليشمل معظم مجالات التأمين في مصر [١] .

شركة أمريكان انشورانس (American Insurance Company)

ومن شركات التأمين الأمريكية الأخري التي عملت في مصر شركة أمريكان انشورانس ، وقد بدأت أعمالها في نيوجرسى في عام ١٨٤٦ ، وفي عام ١٩٢٢ افتتحت لها فرعا بالقاهرة برأس مال قدره ١٥ مليون دولار وانصب عملها في مصر علي التأمين ضد الحريق . وبناء علي ماجاء بقانون التأمين لعام ١٩٥٠ طلبت الشركة في عام ١٩٥٢ التسجيل ، وفي السادس من أغسطس من نفس العام صدر لها قرار وزاري رقم ٧٠ يقضى بتسجيلها في سجل التأمينات[٢] . ومن هذا يتبين أنه رغم أن رأس مالها كان أكبر من رأس مال شركة فاير منز، إلاّ أن نشاطها في مصر كان محصورا في نوع واحد من التأمين بعكس شركة فاير منز المتسعة النشاط في العديد من مجالات التأمين في مصر .

---

(١) الوقائع المصرية : الاعداد ٤٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥ ، ١٦٠ بتاريخ ٢٨/ ١٩٥٢/١ ، ٥١ بتاريخ ١٩٥٤ .

(٢) نفس الدورية : عدد ١٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٤.

شركة كونتنتال انشورانس (The Continental Insurance Co.)

تعد شركة كونتنتال للتأمين ثالث أهم الشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال في مصر، يقع مركزها الرئيسى فى نيويورك وقد تأسست بأمريكا في عام ١٨٥٣ وبدأت أعمالها في مصر في عام ١٩٢٠ في شكل شركة ذات مسئولية محدودة برأس مال قدر بمبلغ ٢٥ مليون دولاراً ، وتم تسجيلها في سجل التأمينات كطلبها بعد أن صدر لها قرار وزاري رقم ٨٩ في العاشر من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، ومن المجالات التي مارست أعمال التأمين فيها في مصر الحريق والنقل البحري والجوي[١] . وعلي ذلك فهي تعتبر أكبر شركات التأمين الأمريكية رأس مالا في مصر وإن كانت ليست أكبرها نشاطا فيها .

شركة يونايتد ستيتس فاير انشورانس : (United States Fire Insurance Company)

تعد شركة يونايتد ستيتس من أقدم شركات التأمين التي تأسست في أمريكا وزاولت أعمال التأمين في مصر ، فقد نشأت بنيويورك عام ١٨٢٤ وبدأت أعمالها في مصر عام ١٩٣٣ في شكل شركة ذات مسئولية محدودة كشركة كونتنتال برأس مال قدرة ثلاثة ملايين من الدولارات ، مارست في مصر نفس أعمال التأمين التى عملت فيها كشركة كونتنتال ، كالثلاث شركات التأمين الأمريكية السابق ذكرها ، صدر لها قرار وزارى رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٥ سبتمبر١٩٥٢ بقبول تسجيلها في سجل التأمينات[٢] . ومع أنها تعد من أصغر شركات التأمين الأمريكية التي عملت في مصر رأس مالا ، إلا أنها ليست أقلها نشاطا فيها .

تجارة وتجميع السيارات وبعض الصناعات المتعلقة بهذا النشاط :

ومن المجالات الأخري التي استثمر فيها رأس المال الأمريكي في مصر تجارة السيارات بأنواعها وقطع غيارها وإنشاء المصانع التي تعمل في تجميع السيارات التي ترد من الخارج مفككة ، كذا الصناعات المكملة لها كإطارات الكاوتشوك ومن أهم الشركات الأمريكية التي عملت في مصر في هذا المجال والتي انشأت قبل فترة الدراسة واستمر عملها خلالها أو الأخري التي تأسست في فترة الدراسة :

شركة سيارات فورد (مصر) (The Ford Motor Company of Egypt)

تعد شركة فورد من الشركات الامريكية الكبري التي عملت علي نطاق دولي، إذ كانت لها

---

(١) نفس الدورية : عدد ١٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠

(٢) نفس الدورية : العدد ١٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠ .

عدة فروع في أوربا ومن أكبرها فرعها فى بريطانيا . عندما فكرت الشركة الأم بأمريكا التوسع في أنشطتها خارج أوربا أسست فرعا لها في مصر عام ١٩٢٦ - أعتبر من أكبر الشركات الأمريكية التى عملت فى مصر بعد شركات البترول . - ليكون مركزا رئيسيا لأعمالها فى منطقة الشرق الأوسط ودول شمال وشرق أفريقيا . وقد بدأت أعمالها فى مصر باستيراد وبيع جميع أنواع السيارات من ركوب ونقل الأشخاص والبضائع والجرارات الزراعية وقطع غيارها من ماركات فورد وفورد ستون ولينكولن ثم أنشأت مصنع صغير بالاسكندرية لتجميع السيارات والجرارات التى تستوردها فى صورة مفككة من الشركة الأم أو فروعها في أوربا كذا شحن البطاريات . فى عام ١٩٣٢ أنشأ فرعها التنفيذى ببريطانيا شركة صغيرة أخرى بالاسكندرية للقيام بمثل هذه الأعمال وسرعان ما اندمج الفرعان فى شكل شركة مساهمة مصرية بنفس الأسم[١] وبلغ رأس مال الشركة عند التأسيس ألفان وخمسمائه جنيهًا مصريًا . إلاّ أنه زاد في عام ١٩٣٢ ليصل إلى عشرة آلاف جنيها مصريا وعقب اندماج الفرعين والى رأس المال الزيادة ليصل فى عام ١٩٣٥ إلى ثمانين ألف جنيه مصري . ونتيجة نشاط الشركة وتوسع أعمالها استمر رأسمالها في الزيادة حيث وصل الي مائتي ألف جنيها مصريا عام ١٩٣٨ . ثم تضاعف رأس مالها في عام ١٩٤٦ بعد إنتهاء الحرب ورفع قيود الاستيراد وعودة الشركة لاستئناف نشاطها علي نطاق واسع . وآخر زيادة طرأت علي رأس مالها حتي نهاية فترة الدراسة تمت عام ١٩٤٨ ليصبح أربعمائه وخمسة ألف جنيها مصريا[٢] .

مارست الشركة أعمالها بنجاح فى مصر منذ بداية انشائها إذكانت تبيع السيارات بالنقد والتقسيط . وكانت الحكومة المصرية من أهم عملائها إذ وردت إليها الشركة العديد من السيارات بمختلف أنواعها . كما امتد نشاطها خارج مصر إلى العديد من دول منطقة الشرق الأوسط حيث بلغ عدد عملائها ٥٢ عميلا قبل الحرب العالمية الثانية . وبذلك حققت أرباحا طائلة انعكست علي الزيادات التي طرأت علي رأس مالها ولكن أنشطة الشركة تأثرت في فترة الحرب بتأثير قيود الاستيراد وندرة الدولارات المخصصة للاستيراد المدني وخطورة الشحن والنقل في تلك الفترة . كذلك رفعها لأسعار منتجاتها من عام ١٩٤٢ بعد أن قامت الشركة بالاشتراك في إحدي شركات التأمين علي سياراتها ضد مخاطر الحرب . مما أدى بالطبع إلى إنخفاض حجم مبيعاتها فى مصر[٣] .

---

(١) Tignor, Robert L. : In the Grip of Polities, The Ford Motor Co. of Egypt. Essay in the Middle East journal. July 1990. p p 383-386

(٢) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء التعداد : إحصاء والشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي فى مصر ، يونيه ١٩٥٠ ، ص ٨٣٥ .

(٣) نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

وبعودة الاوضاع في مصر إلى سابق عهدها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استأنفت الشركة أعمالها علي نطاق واسع سواء في مصر أو في دول الشرق الأوسط .. ورغم ما واجه الشركة من صعوبات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية خصوصا في توفير الدولارات اللازمة لاستيراد ما تحتاجه من الخارج ، نتيجة لارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني ووقف تحويل الجنيه الاسترليني الي الدولار ، استطاعت الشركة الحصول علي الدولارات اللازمة لها من رصيدها الذي تجمع لها لدي فرع الشركة ببريطانيا نتيجة تحويل جزء من أرباحها إليه قبل الحرب ، وعندما استنفذت الشركة هذا الرصيد لجأت إلى الشركة الأم بأمريكا التي أمدتها بما تحتاجه من دولارات ، وهكذا تمكنت الشركة من التغلب علي تلك الصعوبة وحققت أرباح كبيرة لم تتمكن من تحويلها للخارج نتيجة القيود التي فرضها قانون الشركات عام ١٩٤٧ ، هذا ما جعلها تتجه إلى توظيف أرباحها في توسيع مشروعها في مصر ، فقامت في عام ١٩٥٠ بإنشاء مصنع آخر كبير لتجميع السيارات وشحن البطاريات بالاسكندرية عرف بمشروع سموحة ، بلغت طاقته الإنتاجية أربع أضعاف المصنع الذي كانت تمتلكه من قبل ، وبذا زادت أنشطة الشركة في مصر ، واستمرت في مزاولة أعمالها بمصر حتي النصف الأول من عام ١٩٥٦ ، وبازدياد روح العداء من الشعب المصري ضد الأجانب بعد العدوان الثلاثي تأثرت انشطة الشركة ، ورغم أنه لم تسر عليها أحكام قانون ٢٤ الخاص بتمصير الوكالات التجارية حيث أنها اعتبرت من الشركات التي لها نشاط انتاجي في مصر - هذا ما أكده وزير التجارة والصناعة لمسئولي الشركة من قبل - إلا أنها في أوائل عام ١٩٥٧ فكرت في تصفية أعمالها في مصر، لكنها لم توفق في إيجاد مشتري لأصولها بسعر مناسب مما اضطرها للاستمرار في العمل ولكن علي نطاق ضيق الأمر التي ترتب عليه قلة أرباحها عام ١٩٥٧ عما كانت تحققه من قبل[١] .

شركة جنرال موتورز ، الشرق الأوسط (مصر) : (General Motors Middle East, (Egypt))

وفضلاعن شركة فورد أنشأت شركة أمريكية أخري فرع لها في مصر هي شركة جنرال موتورز في فترة ما بين الحربين ولكن تعذر معرفة تاريخ تأسيسها علي وجه التحديد ، لاستيراد وبيع وتوزيع كافة أنواع السيارات والجرارات الزراعية وموتورات الديزل والثلاجات التي تحمل اسم الشركة . ومارست الشركة أعمالها في مصر طوال فترة الدراسة ولكن على نطاق ضيق بالمقارنة بأنشطة شركة فورد ، وفي أوائل الخمسينات - عام ١٩٥٤ - أنشأت الشركة فرع صغير بالاسكندرية لتجميع أجزاء

(١) Tignor, Robert L. : The Ford Motor Co. of Egypt. p.p. 385, 387-390, 393-395

السيارات برأس مال قدره مئتان وسبعة وثمانون ألف دولار ، عمل به ٢٥٠ عامل بطاقة إنتاجية تقل كثيرا عن طاقة مصنع شركة فورد[١] .

وفي أوائل عام ١٩٥٧ ورغم تأكيدات وزير التجارة المصري لمدير فرع الشركة بمصر أنها ستستثنى من تطبيق أحكام قانون التمصير عليها حيث أنها تقوم بنشاط صناعى وان كان محدود في مصر الا انها رغبت في سحب اعمالها من مصر لشعور مسئوليها بأن قوانين التمصير - وحتي ولو كانت لم تطبق علي شركتهم - قد أشاعت جوا من التوتر لدي العديد من الشركات الاجنبيه العاملة في مصر[٢] .

صناعة إطارات السيارات :

كذلك ساهم الاستثمار الأمريكي في بعض الصناعات المكملة لتجارة وتجميع السيارات في مصر، وقد مثلت هذه المساهمة في الاتفاق الذي تم في عام ١٩٥٤ بين شركة النقل والهندسة المصرية وإحدى الشركات الأمريكية الكبرى وهي شركة إنلاند المندمجة في شركة مانسفيلد - كما سبق ذكره عند الحديث عن واردات الاطارات - لانشاء مصنع لصناعة إطارات السيارات الكاوتشوك الخارجية والداخلية ، علي أن تقوم الشركة الامريكية بإعداد التصميمات اللازمة لإنشاء المصنع الذي تكفلت الشركة المصرية باقامته في الاسكندرية بمساهمة ضئيلة من الشركة الامريكية في رأس المال ، كما اتفقا علي أن تدفع الشركة المصرية للشركة الأمريكية خمسة عشر ألفا من الدولارات مقابل حصولها علي براءات الاختراع وأسرار تلك الصناعة التي تعهدت الشركة الأمريكية بامدادها بها وبأن الإنتاج المصري سوف لايقل في الجودة عن مثيله المنتج في مصنعها بأمريكا ، وأنها سوف تزود المصنع في مصر ببعض الخبراء والفنيين الامريكيين للاشراف علي عمليات الانتاج وادارة الآلات لمدة عام حتي يتم تدريب بعض المهندسين والفنيين المصريين بمصنعها بامريكا ليحلوا محل الامريكيين كما ستزود المصنع بمعمل كيماوى كامل لاجراء الاختبارات بمصر الخاصة بالمتانة وقوة التحمل واختبارات الطريق، ووافقت الشركة المصرية علي أن تدفع للشركة الامريكية أتاوه بواقع ٢,٥٪ علي إجمالي مبيعاتها من الاطارات حتي ١٢٠٠٠ إطار في العام ومازاد عن ذلك تحصل الشركة الأمريكية عنه اتاوة بواقع ٢٪ ورغبة من الشركة الأمريكية فى زيادة مساهمتها في رأس مال المصنع قررت أن تحجز

---

(١) Ibid : P 390.

(٢) USNA. D.O.S. 874-19/2 - 2357 :From American Embassy . Cairo to D.O.S., Washington. dated 23/2/1957, p. 1

جزءا من الاتاوة تساهم به في توسعات المصنع[١] . وقد بدأ ظهور أول انتاج للمصنع في يناير ١٩٥٦ عرف باسم اطارات نسر الممتازة ، وقدر الإنتاج السنوي للمصنع بـ ٢٨٠٠٠٠ إطار في العام ، ولما كان انتاج الاطارات يعتمد على المطاط الطبيعي او الصناعي المستورد ، كذا تدخل في صناعته تيلة الحرير الصناعي المستورد او القطن المصري طويل التيلة ، فقد تأثر إنتاج المصنع في أواخر عام ١٩٥٦ وأوائل عام ١٩٥٧ لصعوبة استيراد المطاط بنوعيه والحرير الصناعي من الخارج نتيجة للعدوان الثلاثي واغلاق قناة السويس ، ولكن ما لبث المصنع خلال عام ١٩٥٧ أن استعاد طاقته الانتاجية بعد أن توفرت له المواد الخام مما أهله لاكتساب ثقة المتعاملين في السوق المصرية والوقوف أمام المنافسة الأجنبية ، مما أدى إلى نقص الاستيراد من الخارج وبدأ يحقق أرباحا كبيرة أسهمت في زيادة رأس مال المصنع من ١,٥ مليون جنيه مصري إلى ٢ (مليونى) جنيه مصرى في ذات العام[٢].

أنشطة متنوعة :

وعلاوة علي استثمار رأس المال الامريكي في مصر في المجالات السابق ذكرها ، استثمر فيها أيضا بعض تلك الأموال فى عدة أنشطة اقتصادية متنوعة ، وإن كانت قد جاءت في صور محدودة تمثلت في المساهمة في إنشاء بعض الشركات من أهمها :

شركة النيل للحليج (Nile Ginning Company)

تأسست الشركة في البداية علي شكل شركة مساهمة مصرية في ١٩٣٥/١٠/٣١ ، مركزها الرئيسي بالإسكندرية ، لمدة خمسين عاما برأس مال قدرة ٥٠٠٠٠ جنيه مصري يوزع علي ١٢٥٠٠ سهم قيمة كل منه أربع جنيهات مصرية ، امتلك أحد الأمريكيين ٥٠٠٠ سهم من جملة أسهم الشركة ، ووزعت باقي الأسهم علي مساهمين من جنسيات متعددة من بريطانيين ومصريين وسويسريين وروس وإيطاليين[٣] . وفي عام ١٩٤٣ زيد رأس مال الشركة زيادة كبيرة ليصل إلى ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري باصدار ٥٠٠٠٠ سهم جديدة بنفس القيمة المصدرة بها عند التأسيس ، امتلكتها شركة اندرسون كلايتون وشركاه الأمريكية (Anderson Clayton and Co.) التي يقع مركزها الرئيسي بولاية تكساس بأمريكا ، ومنذ هذا التاريخ اعتبرت شركة النيل للحليج فرعا لشركة اندرسون الأمريكية

---

(١) الجمهورية : العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٦ .

(٢) USNA, D.O.S., 874 . 55/2-1457 : From American Embassy , Cairo to D.O.S,m Washington, Annual Economic Review, dated 14/2/1957, p.p. 19/20.

(٣) الوقائع المصرية : عدد ١٠ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤ .

وظل رأس مالها عند هذا الحد دون تغيير حتى نهاية فترة الدراسة . تركز عمل الشركة في البداية في عمليات كبس وحلج الاقطان وعصر الزيوت - زيت بذرة القطن - ثم توسعت أعمالها بعد أن زيد رأس مالها لتصبح من الشركات الكبرى العاملة في شراء وبيع وتصدير القطن ، وأصبح لدي الشركة العديد من الوكالات التي انتشرت في أنحاء القطر المصري سواء في الوجه البحري أو القبلي واعتبر فرعها بالاسكندرية المركز الرئيسي لأعمالها في مصر ، وكان أكبر محلج تمتلكه يقع بالمنيا حيث امتلكت هناك أيضا معصرة لعصر الزيوت ، كما امتلكت مخزنا بالاسكندرية لتخزين القطن المعدّ للتصدير ، واستمرت تزاول تلك الاعمال في مصر علي نطاق واسع طوال فترة الدراسة[١] ، ومن المرجح أن الشركة لم تتأثر بقانون ٢٤ الخاص بالتمصير في عام ١٩٥٧ ، إذ أن عمليات الكبس وحلج القطن وعصر الزيوت جعلتها تعدّ من الشركات التي لها نشاط صناعي في مصر .

الشركة الامريكية الشرقية للتجارة والملاحة

(AmericanEastern Trading & shiping Company)

في عام ١٩٢٨ أسس أحد الأمريكيين يدعي مارسيل أ. واجنر (Marcel E. Wagner) شركة بولاية اوهايو تدعي الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة بغرض بيع ونقل المنتجات الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط ، ثم بدأت الشركة في التوسع بإنشاء عدة أفرع لها بالشرق الأوسط في كل من لبنان والعراق وإيران[٢] وفي نهاية ديسمبر عام ١٩٤١ امتد نشاطها لمصر بتأسيس فرع لها بالاسكندرية لمدة ٢٥ عاما في شكل شركة مساهمة أطلق عليها اسم الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة ، بلغ رأس مالها عند التأسيس ٢٥٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٦٢٥٠ سهم قسمت إلى ٣٤٧٠ سهما نقديا قيمة كل منها أربع جنيهات مصرية ، ٢٧٨٠ سهما عينيا . ونتيجة لازدياد نشاطها في مصر زاد رأس مالها في عام ١٩٤٨ ليصبح ٥٠٠٠٠ جنيه مصرى وقد مارست في مصر أعمال متعددة كوكلاء بواخر بأعالي البحار والإتجار في العديد من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وكافة الأعمال البحرية والنهرية من نقل وإيجار وبيع وشراء البواخر والتشميل والتوكيل التجارى والملاحي ونتيجة لاتساع أنشطتها في مصر إفتتحت لها فروعا في كل من بورسعيد والسويس والقاهرة ، وظلت تمارس أعمالها في مصر حتي نهاية فترة الدراسة[٣] ومما لاشك فيه أن

---

(١) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ، يونيه ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ص ١٥٢ ، Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.2

(٢) Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.11

(٣) محافظ مصلحة الشركات : محفظة رقم ٩٠ ، ملف رقم ١٨٢ - ٣/٢٧ حـ٢

أعمال هذه الشركة لم تتأثر بقانون ٢٤ الخاص بالتمصير ، إذ إنه اعفي شركات الخدمات ومنها الشركات الملاحية.

شركة كوداك مصر (Kodak Egypt) :

أسست شركة كوداك الأمريكية التي يقع مركزها الرئيسي بنيويورك ، فرعا لها بمصر بالقاهرة في يونيه ١٩١٢ ليكون مركزا لتوزيع منتجاتها بمنطقة الشرق الأوسط ككل - الى جانب فروعها المنتشرة في العديد من الدول الاوربية وخاصة في بريطانيا وفرنسا - فى شكل شركة مساهمة مصرية لمدة خمسين عاما برأس مال قدرة ١٢٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٣٠٠٠ سهم قيمة كل منها أربع جنيهات مصرية ، وبزيادة نشاط الشركة في مصر زاد رأس مالها في يونيه عام ١٩٣٠ بإصدار ٤٧٠٠٠ سهم جديدة بنفس القيمة المصدرة بها عند التأسيس ليصل رأس مالها الي ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري وقد بدأت الشركة أعمالها في مصر ببيع وتوزيع منتجات كوداك التي كانت تستوردها أساسا من فرعي الشركة ببريطانيا وفرنسا ، ثم تطور عملها بعد ذلك وبدأت تقوم بتصنيع الات التصوير والاجهزة البصرية والمواد الكيماوية المتعلقة بنشاطها ، إلى جانب الاتجار في هذه المنتجات وبتوسع أنشطة الشركة في مصر أنشأت لها فرعا جديدا بالاسكندرية واستمرت تعمل بفرعيها طوال فترة الدراسة[١]. ولم تتأثر أعمال الشركة بقوانين التمصير لعام ١٩٥٧ حيث أنها قامت ببعض العمليات الانتاجة في مصر .

شركة مصاعد اوتيس بمصر (The Otis Elevetor Company)

وكنتيجة لما أصدرته الحكومة المصرية من قوانين مشجعة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر وخاصة الأمريكية منها في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، تشجعت بعض الشركات الأمريكية للمساهمة فى إنشاء شركات بمصر من بينها شركة أوتيس اليفيتور الأمريكية التي يقع مركزها الرئيسي بأمريكا ، وفي التاسع من فبراير عام ١٩٥٥ ساهمت شركة أونيس الأمريكية في إنشاء شركة بمصر يقع مركزها الرئيسي بالقاهرة في شكل شركة مساهمة مصرية ، لمدة خمسة وعشرون عاما برأس مال قدره ٥٠٠٠٠ جنيهًا مصريًا مقسم إلي ٥٠٠٠ سهمًا قيمة كل منها عشر جنيهات مصرية ، امتلكت شركة أونيس الأمريكية وحدها ٣٢٩٠ سهما من جملة أسهم الشركة وامتلك أمريكيان ٢٠٠ سهم بواقع مائه سهم لكل منهما ، كما امتلكت الشركة المساهمة المصرية للمحاريث والهندسة

---

(١) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسي فى مصر ، يونيه ١٩٤٦ ، ص ٩٧٨ .
Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.15

١٤٨ سهما وباقى الأسهم إمتلكها ثلاثة أشخاص متعددي الجنسيات بواقع عشرة أسهم لكل منهم. قامت الشركة بالعديد من الأنشطة في مصر منها صناعة واستيراد وشراء وبيع وتوزيع وتصدير كافة أنواع الآلات الكهربائية وخاصة المصاعد والسلالم الكهربائية والأدوات وقطع الغيار اللازمة لها عن طريق مباشر أو عن طريق وكلاء أو موزعين . كما مارست أعمال نقل وتوريد وتركيب وإصلاح وصيانة والإشراف علي الآلات والتركيبات السابق ذكرها . واستمرت الشركة في القيام بتلك الأنشطة في مصر حتي نهاية فترة الدراسة[١] . ومن الواضح أن أعمال الشركة لم تتأثر بقانون ٢٤ الخاص بالتمصير لأنها زاولت العديد من الأنشطة الصناعية فى مصر .

شركات فندقية :

خلال عام ١٩٥٣ دارت محادثات بين السفير المصري بواشنطن ووكيل أحد الفنادق الكبري بأمريكا - شركة هيلتون العالمية للفنادق - حول ما تزمع الشركة إنشائه من فندق لها فى مصر . أوضح المسئول الأمريكي عن الشركة للسفير المصري عن الصعوبات التي تحيط بإقامة مثل هذا المشروع فى مصر، إذ أن الحكومة المصرية طالبت الشركة بدفع فائدة بواقع ٢٪ من ثم الأرض التي سيقام عليها الفندق واعتراض الشركة الأمريكية علي هذا المطلب، فما كان من السفير المصري إلا أن اقترح علي المسئول الأمريكي بأن تقوم الحكومة المصرية بتشييد الفندق وتسليمه للشركة الأمريكية لادارته، كما فعلت الشركة من قبل مع بورتريكو[٢]. ورغم اقامة الفندق بالفعل بمصر إلا أنه تعذر معرفة ما إذا كان قد أنشئ في فترة الدراسة أم بعدها أو معرفة أية معلومات تفيد عن مؤسسه أو رأس ماله .

هذا فضلا عن العديد من أفرع الشركات الأمريكية الأخري التي عملت في مصر في فترة الدراسة والتي اعتبرت كوكالات تجارية تقوم ببيع وتوزيع منتجات تستوردها من أمريكا : كشركة سنجر وريمنجتون ، أ.ب.م I.B.M. ، كوكا كولا للمياه الغازية ، ستاندرد ستيشنرى ، ح . ب. شيريدان والتي تأثرت معظمها بقانون التمصير رقم ٢٤ لعام ١٩٥٧ وانهت أعمالها بمصر[٣] .

وعلاوة علي ما استثمرته رؤوس الأموال الأمريكية فى فترة الدراسة في شركات متعددة شملت

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٩

(٢) اوراق السفير احمد حسين (غير منشورة) رسالة من السفير أحمد حسين بواشنطن إلى وزير الخارجية المصري ، رقم ١٢٨ (سرى) ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٩ .

(٣) USNA, D.O.S., 874. 19/2-2327 : From American Embassy , Cairo to D.O.S., Washington. dated 23/2/1957, p.p. 3-4.

مجالات اقتصادية متنوعة فى مصر ، كانت هناك محاولات لبعض الشركات الامريكية الأخرى للمساهمة برؤوس أموالها في مشروعات اقتصادية مصرية ، ومن أهم تلك المشروعات المساهمة فى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، والمعروف أنه كان لبريطانيا نفوذ كبير من بداية إنشاء خزان أسوان ، وكانت للشركات البريطانية باع طويل في تعلية الخزان عدة مرات مع استبعاد الشركات الغير بريطانية - كما سبق ذكره - ولكن فكرة إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الخزان كانت فكرة مصرية تقدم بها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بعض المهندسين المصريين بمصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الأشغال العمومية ، ثم قررت الحكومة المصرية إنشاء لجنة عليا للكهرباء والطاقة المائية لدراسة هذا المشروع والتشاور مع العديد من الاستشاريين البريطانيين في لندن لوضعه في صورته النهائية توطئة لعرضه علي الجهات المختصة لوضعه في شكله القانونى والتصديق عليه من مجلس الوزراء المصري . وبعد التصديق عليه طرح لمزايدة عامة عالمية في عام ١٩٤٦ اشتركت فيها شركات أمريكية وبريطانية وشركات لبعض الدول الأخرى . وكانت بريطانيا تتوقع الفوز بالعطاءات الخاصة بالمشروع استنادا إلى نشاطها التجاري الكبير فى مصر الذي يرجع إلي سنوات عديدة سابقة ، إلا أن فرص أمريكا للفوز بالمشروع كانت أكبر في فترة ما بعد الحرب ، إذ أن الشركات البريطانية لم يكن لديها القدرة علي مقابلة برامج التسليم كالشركات الأمريكية[١] .

وقد دارت مناقشات بين المسئولين الأمريكيين حول إمكانية نجاح الشركات الأمريكية في الحصول علي هذه المناقصة وإن كانوا علي علم تام بما يمكن أن تقوم به بريطانيا من إستغلال كل الفرص كى تحصل عليها ، لادراكها أهمية نجاحها في الفوز بهذا المشروع للحفاظ علي نفوذها ومركزها فى مصر ، ولكن وضع أمريكا بعد الحرب يرجع أهليتها بشكل أكبر للفوز بهذه المناقصة التي إن تحقق لها الفوز بها سيعود بفوائد كبيرة علي أهداف الاقتصاد الأمريكي ، وإن مسألة توفر الدولارات لن تقف عائقا أمام رغبة أمريكا فى كسر إحتكار النفوذ البريطانى لهذا المشروع الحيوى والذى سيكون له صدى بالطبع علي علاقاتها الاقتصادية مع مصر بصفة عامة[٢] .

وما كاد المشروع يظهر إلى النور ، إلا أن وقفت في وجهه عدة عراقيل عاقت تنفيذه حتى أعيد طرحه مرة أخري بعد الثورة.ومن أبرز تلك العراقيل ضعف الحكومات المصرية القائمة في الحكم آنذاك وغياب الاستقرار السياسى، وربما يكمن السبب الحقيقي وراء إرجاء تنفيذ المشروع ضغط بريطانيا

(١) Ibid, 883. 6463/3- 1946 : From the foreign serivce of the American Embassy, Cairo to Secretary of States Washington, D.C., dated 19/3/1946, p.p. 2-3.

(٢) Ibid . P. 4

على المسئولين المصريين - بما لها من نفوذ - بعد أن شعرت باحتمال نجاح الشركات الأمريكية بالفوز بمناقصة هذا المشروع . في أواخر عام ١٩٥٣ قررت الحكومة المصرية اعادة المشروع للنور مرة أخرى وضرورة البدء في اتخاذ الخطوات للسير في تنفيذه . إلا أنه قد تعثر البدء في تنفيذه لعدة سنوات لظهور بعض المشاكل الفنية المتعلقة بتمرير المياه داخل انفاق تحت الخزان بدلا من تمريرها في أنابيب . كما كان مقترحا من قبل ، وبعد التغلب علي تلك المشاكل بدأت أولي خطوات التنفيذ الفعلية في يناير عام ١٩٦٠[١] .

كذلك تعد من بين تلك المشروعات ما اقترحته إحدى الشركات الأمريكية - أرثر دي ليتل المحدودة Arthur D. Little Incorp - التي كانت تعمل بمصر وأنهت عملها في أوائل عام ١٩٥٦ - عن رغبتها في الاستثمار في السوق المصرية لاعتيادها على العمل فيها لعدة سنوات من قبل ، فتقدمت للحكومة المصرية بعدة مشروعات صناعية منها : بسترة الألبان ، إقامة سلخانه ، التوسع في إنتاج بعض الفواكه والخضروات التى ستعود بالفوائد على مصر إذا ما صدرت للخارج والحصول علي عملات أجنبيه في المقابل ، وأيضا مشروعات خاصة بصناعة الكلور التي تدخل فى عدة صناعات كما تستخدم فى تطهير القنوات والترع للسيطرة علي دودة البلهارسيا . وقد ناشدت تلك الشركة كل من إدارة التعاون الدولى الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية لمتابعة تلك الاقتراحات مع السفارة المصرية بواشنطن وإظهار مدي ما سيعود من فوائد سريعة ومباشرة علي مصر من تنفيذها[٢].

ومن خلال مشاورات دارت بين وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة المصرية بواشنطن تبين أن بعض تلك المشروعات قد أسند إلى دول تابعة للكتل الشيوعية ، ولايرجع ذلك إلى اعتبارات السعر أو لاعتبارات تجارية بل إلي أن مصر منذ عام ١٩٥٥ قد عقدت اتفاقات مقايضة لتصريف كميات كبيرة من القطن المصرى في تلك الدول بعد أن عجزت عن تصريفها في الأسواق الغربية ، ومن مصلحتها أن تحصل في المقابل على آلات أو سلع رأسمالية من تلك الدول . وليس معنى هذا أن جميع المشروعات المقترحة ستتم من خلال الدول الشيوعية بل أن مصر أظهرت استعدادا لتنفيذ البعض الآخر بالتعاون مع الشركات الأمريكية وبعض شركات بلدان أخري كفرنسا وإيطاليا[٣] .

* * *

(١) اللجنة الاهلية المصرية للرى والصرف : النيل وتاريخ الري فى مصر ،وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ، القاهرة ، ب.ت. ص ٢٥٥ .

(٢) USNA . D.O.S., 874- 19/1 - 2356 : Memo. regarding proposal of Arthur D. Little Incorp. to the Govt. of Egypt dated 23/1/1956. p p. 1-2.

(٣) Ibid. 3056 : From Dulles to Am. Embassy Cairo regards implementation of recommendations of A.D. Little Incoparation dated 30/1/1956. p.1

بتتبع الاستثمارات الأمريكية فى السوق المصرية يمكن أن يلاحظ بصفة عامة أنها قد كانت حديثة العهد بتلك السوق إذا ما قيست بالاستثمارات الأجنبية الأخري فى ذات السوق وخاصة البريطانية منها . ويتوافق هذا مع سياسة أمريكا الخارجية التى لم تشجع علي الاستثمار خارج أمريكا اللاتينية - مجالها التقليدى في الاستثمار الخارجى - إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وباشتراك أمريكا الفعلي في مركز تموين الشرق الأوسط وخروجها من الحرب كدولة عظمي وتزعمها للمعسكر الغربي وزيادة إهتمامها بتقوية مصالحها الاقتصادية في المنطقة ، واعتبار مصر مفتاح تلك المنطقة ، بدأت تبحث عن المجالات التي يمكن أن يستثمر فيها فى مصر مع نهاية الحرب .

وبينما كانت أمريكا تسعى لفتح السوق المصرية أمام استثماراتها في كافة المجالات ، إذا بها تصطدم بالقوانين المصرية التى عملت علي تشجيع رأس المال الوطنى من وجهة نظرها كقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذي أعطى رأس المال أغلبية في ملكية أسهم الشركات المساهمة العاملة في مصر ، كذا الاغلبية في مجالس الإدارة والعمالة والأجور والمرتبات مما ضيق الخناق علي رأس المال الاجنبي بما فيه الأمريكي ، وتسبب في تراجع العديد من الاستثمارات الأمريكية التي كانت ترغب في إقامة مشروعات لها في مصر ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ تقدمت دوائر الأعمال الأجنبية بالعديد من الاحتجاجات للحكومة المصرية مطالبة بإجراء تعديلات علي هذا القانون المجحف بمصالحهم وقد تمت التعديلات بالفعل في أوائل عهد الثورة في إطار السياسة الرامية - عندئذ - إلى تشجيع الاستثمارات الاجنبية .

ولقد انتشرت الاستثمارات الأمريكية في مصر في مجالات متنوعة تمثلت أهمها في المجال المالي من إنشاء فروع لبنوك وشركات تأمين والتي يسّرت المعاملات المالية بين الشركات المصرية والأمريكية ، مجال الصناعات الاستخراجية من تنقيب واستخراج البترول - الذى كان غالبيته في أيدى الشركات الانجليزية من قبل - كذا المجال التجارى من تجميع وتجارة بعض أنواع السيارات أوقطع غيارها والصناعات المتعلقة بها ، وأيضا الصناعات النجهيزية والغذائية كحلج الأقطان وبستره الألبان ، وإن جاءت الغلبة لمجال البترول الذي توجهت غالبية الاستثمارات الأمريكية لتوظف فيه ، وإن تعذر تحديد نسبته إلى باقى الاستثمارات علي وجه الدقة ، وهذا يتوافق مع استراتيجية سياسة الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ككل فى فترة الدراسة والتي وظفت معظمها فى هذا المجال .

ولقد تعددت الآراء حول أثر إجراءات التمصير عام ١٩٥٧ قد قطعت الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الاستثمارات الأمريكية لترسيخ وجودها بالسوق المصرية . وإن كان لهذه الآراء وجاهتها - إلى حد ما - فقد أثرت تأثيرا محدودا على بعض أنشطة الاستثمارات الأجنبية موضع الدراسة . وخاصة التى لا تقوم بعمليات صناعية كالوكالات التجارية وفروع البنوك وشركات التأمين وبالتالي تسببت في انكماش مجالات الاستثمارات الامريكية إلا أنها لم تؤثر على حجم تلك الاستثمارات التى وظفت معظمها في مجال البترول ، وهو المجال الذي لم يتأثر بإجراءات التمصير باعتباره من المجالات الصناعية ، ومع هذا كانت لتلك الإجراءات آثار سلبية على الشركات التي لم يطبق عليها إجراءات التمصير ، إذ ربما فكر عديد منها في تقليص أنشطتها أو تصفية أعمالها لشعورها ؛ بوجود مناخ عدائي ضد الاستثمار الأجنبى في مصر عقب قوانين التمصير ، وهذا ما كان له نتائج علي نشاط الاستثمار الأمريكى الذي كان آخذاً في النمو في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

* * *